شـــذرات من مصطلـــح الحديـــث

د . نجاة عبد التواب

مدرس الحديث وعلومه بالكلية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمـــة

نسأل الله تعالى حسن الخاتمة

إن الحمـــد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ، ونعوذ بالله من شرور أنفســـنا ومن سيئات أعمالنا ، من يهد الله فلا مضل له ، ومن يضلل فلا هادي له ، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمد عبده ورسوله صلى الله عليه و سلم **وبعـــد**.

فإن علم الحديث من أفضل العلوم الفاضلة ، وأنفع العلوم النافعـــة يحبـــه ذكور الرجال وفحولتهم ، ويعني به محققو العلماء وكملتهم ، ولا يكرهه من الناس إلا رُذالتهم وسفالتهم ، وهو أكثر العلوم تولجاً في فنونها ، لاسيما الفقه الذي هـــو إنسان عيونها ، ولذلك كثر غلط العاطلين فيه من مصنفي الفقهاء ، وظهر الخلل في كلام المخلين به من العلماء .

والمسلمون بحمد الله في هذه الأزمنة المتأخرة ، قد انتبهوا إلى أهمية علـــوم الحديث ، وصار بغيتهم الصحيح الثابت عن خير العباد، وكيف لا يهتم المســـلون بصحة الحديث وسلامة الإسناد ، والإسناد الشرف الذي خصَّ الله تعالى به هـــذه الأمة وشرَّف به هذه الملة .

ولما كان علم الحديث بهذه الأهمية رجوت بهـــذا البحـــث أن أتشـــرف بالانتساب إلى آله ، وإن كنت عالة على المتقدمين من رجاله وسميته شذرات مـــن مصطلح الحديث ، حيث أني لم استوعب فيه كل مباحث المصطلح بـــل اقتصـــرت على الهام منها ، واستفدت فيه من ثلة من المصنفين المتقدمين والمتأخرين وابتـــدأت كتابي بالمقدمة ثم تعريف مختصر بعلم الحديث ، ثم اتبعته باصطلاحات هامة في هـــذا الفن وقسمته إلى فصلين :

الفصل الأول : ويشتمل على مبحثين :

المبحث الأول : وهو تقسيم الحديث باعتبار عدد رواته .

المبحث الثاني : تقسيم الحديث بالنسبة إلى من أضيف إليه .

الفصل الثاني : ويشتمل على الخبر المقبول وينقسم إلى مبحثين :

المبحث الأول : الصحيح وما يتعلق به .

المبحث الثاني : الحسن وما يتعلق به .

ثم أردفت ذلك **بخاتمة** البحث .

و الله أسأل أن يجعل هذا البحث قربةً خالصة لوجهه الكريم ، و أن يمكني من خدمة السنة النبوية المطهرة باليد و القلب و القلم ، و اللسان، و لله الحمد أولاً و آخراً ، و الصلاة و السلام على خاتم النبيين ، و إله الطيبين الطاهرين ، و صحبة المصطفين الأخيار

تعريف بعلم الحديث

الحمد لله الذي أنزل أحسن الحديث ، وأودع دُرَرَ بيانه في محكم الحديث وألهم حملته العُدول ، إيضاح مصطلحه وقواعده ، لينالوا ثمرات فوائده .

أحمدُه حمد من أعمل بالحمد لسانه ، وشغل بالذكر أركانه وجنانه ، وأشكره شكر معترف بامتنانه ، مُغترفٍ من بحر بره وإحسانه وأصلي وأسلم على من أوتي جوامع الكلم سيدنا محمد ﷺ وعلى آله وأصحابه وعلى من تبعهم بإحسان .

أما بعد إن من أعظم ما يسعى إليه السَّاعون ويتنافس في الدعوة إليه المتنافسون علوم الحديث فهو من أفضل العلوم النافعة ولما كان الشيء يشرف بشرف موضوعه أو بمسيس الحاجة إليه ، كان فنُّ المصطلح مما جمع الأمرين .

والنبي ﷺ سمي بنفسه قوله حديثًا عن أبي هريرة ــ رضي الله عنه ــ أنه قال: قُلت يا رسول الله ، من أسعد الناس بشفاعتك يوم القيامة قال : لقد ظننت يا أبا هريرة أن لا يسألني عن هذا الحديث أحد أول منك ، لما رأيت من حرصك على الحديث .. [١] . الحديث .

ويشتمل علم الحديث على موضوعين رئيسين :

علم الحديث رواية ، وعلم الحديث دراية .

فموضوع علم الحديث رواية :أقوال الرسول صلى الله عليه و سلم و أفعاله و تقريراته وصفاته من حيث نقلها نقلاً دقيقاً فهو يتناول ضبط كل حديث و نقله

علم الحديث رواية : قال أبن الاكفاني : علم الحديث الخاص بالرواية علم يشتمل على نقل أقوال النبي صلى الله عليه وسلم و أعاله و روايتها و ضبطها و تحرير ألفاظها [٢] .

---

١) البخارى فى صحيحه : كتاب العلم / باب الحرص على الحديث : ٣٥/١ ، و أحمد فى مسنده : ٢٧٢/٢

٢) قواعد التحديث للإمام القاسمى : صـ٧٦ـ .

وعلم الحديث الخاص بالدراية : هو مجموعة القواعد والمسائل التي يعرف بها حال الراوي والمروي من حيث القبول والرد ، وشروطها ، وأنواعها ، وأحكامها ، وقد أطلق علماء الحديث على علم الحديث دراية اسم "علوم الحديث" واسم "مصطلح الحديث" ، واسم "أصول الحديث" وكلها أسماء لمسمى واحد .

والعلاقة بين علم الحديث رواية ، وعلم الحديث دراية أن هناك منهجًا يتبع في كيفية رواية علم الحديث وهذا المنهج يسمى بعلم الحديث دراية .

بعض الاصطلاحات الهامة فى علم المصطلح

١ ــ علم المصطلح :

علم بمصطلحات وضعها علماء الحديث يُعرف بها أحوال السند والمتن من حيث القبول والرد .

٢ ــ موضوعه :

السند والمتن من حيثُ القبول والردُّ .

٣ ــ ثمرته :

معرفة الصحيح عن غيره ليعمل بالصحيح فيفوز العامل بسعادة الدارين ، ومعرفة دلائل الأحكام الفقهية فإن غالبها مستحدث من علم الحديث فإن مصدر الاحكام الفقهية الكتاب و السنة و الاستنباط و القياس فالسنة مصدر هام من مصادر الاحكام الفقهية.

٤ ــ الحديث :

لغة : كل ما يتحدث به من كلام و خبر ، و الجديد [١] .

اصطلاحًا : على ثلاثة أقوال :

---

١) المعجم الوسط : ١/١٦٠

الأول : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية ، حقيقة أو حكمًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة أو في المنام أو أضيف إلى الصحابي أو التابعي من قول أو فعل .

قال الطيبي : " الحديث أعم من أن يكون قول النبي ﷺ ، أو الصحابي، أو التابعي ، وفعلهم وتقريرهم وعلى هذا فهو مرادف للسنة [١] .

وعلى هذا فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع .

الثاني : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خُلقية حقيقة أو حكمًا حتى الحركات والسكنات في اليقظة أو في المنام [٢] .

ونظر لهذا المعنى فهو يشمل المرفوع دون الموقوف والمقطوع .

الثالث : ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل ، وعلى هذا فهو خاص بقسم من المرفوع وهو الأقوال والأفعال دون غيرها [٣] .

٥ ــ الخبر :

وهو لغة : ما يُنقل ويُتحدث به قولاً أو كتابةً [٤] .

وفي الاصطلاح : فيه ثلاثة أقوال :

١ ــ أنه مرادف للحديث بالنسبة إلى القول الأول في الحديث ــ فيشمل المرفوع والموقوف والمقطوع [٥] .

---

١) قواعد فى علوم الحديث للإمام التهانوى صـ٢٤ـ .

٢) تدريب الراوى ١/١٨٣.

٣) المصدر السابق

٤) المعجم الوسيط ١/٢١٥

٥) أصول الحديث الدكتور : محمد عجاج الخطيب صـ١٩ـ٢٠ـ

٢ ــ أنه مغاير للحديث : فالحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عن غير النبي ﷺ ولذا يقال لمن يشتغل بالسنة ، محدث ، ولمن يشتغل بالتواريخ اخباري [١] .

٣ ــ أنه أعم من الحديث : أن الحديث ما جاء عن النبي ﷺ والخبر ما جاء عنه ﷺ وعن غيره .

٦ ــ الأثـــر :

لغـــة : هو البقية من الشيء [٢] .

وفي الاصطلاح : فيه ثلاثة أقوال :

١ ــ هو مرادف للحديث : أي أنه بمعنى الحديث فهو ما أضيف إلى النبي ﷺ من قول أو تقرير أو صفة .. الخ [٣] .

٢ ــ مغاير للحديث : وهو ما أضيف إلى الصحابة التابعين من أقوال وأفعال، وهذا ما ذهب إليه فقهاء خراسان ومن تابعهم . وعلى هذا فهو خاص بالموقوف والمقطوع [٤] .

٧ ــ السَّنَد : سلسلة الرجال الموصلة للمتن .

٨ ــ الإسناد : سلسلة الرجال الموصلة للمتن وهو مرادف للسند .

٩ ــ المُسْنَد : بفتح النون : يطلق على ثلاثة معان :

أ ــ الحديث المتصل المرفوع .

ب ــ الكتاب الذي جُمع فيه مرويات كل صحابي على حِدَة كمسند الإمام أحمد رحمه الله .

---

١) تدريب الراوى : ١٨٤/١

٢) المعجم الوسيط : ٥/١

٣) أصول الحديث للدكتور / محمد عجاج الخطيب صـ ١٩،٢٠ـ

٤) مقدمة ابن الصلاح صـ ٣٥ـ

جـ ــ الرجال الموصلون إلى المتن وعلى هذا فهو مرادف للسند [١]

١٠ ــ المُسْنِد : بكسر النون هو من يروي الحديث بإسناده سواء كان عنده علم به أو ليس له مجرد الرواية [٢] .

١١ ــ المتن :

هو ما ينتهي إليه السند من الكلام أو ألفاظ الحديث التي تقوم بها المعاني [٣] .

١٢ ــ المحدث :

هو من اشتغل بعلم الحديث رواية ودراية ، واطلع على كثير من الرواة والروايات ، واشتهر ضبطه ، ولديه علم بمعرفة الأسانيد وعلم الرجال جرحًا وتعديلاً .

١٣ ــ الحافـــظ :

وقع الخلاف بين المحدثين على معنى الحافظ على قولين :

١ ــ أنه مرادف للمحدث ، وهو رأي السلف [٤] .

٢ــ أنه مغاير للمحدث: بل هو أرفع درجة من المحدث بحيث ما يعرفه في كل طبقة أكثر مما يجهله حتى أن بعضهم يرى أن الحافظ من حفظ مائة ألف حديث متنًا وإسنادًا ولو بطرق متعددة ، ووعي ما يحتاج إليه [٥] .

١٤ ــ الحاكم :

هو أرفع درجة من الحافظ فهو من أحاط علمه بجميع الأحاديث المروية متنًا وإسنادًا وكل ما يتعلق بهذا الفن حتى لا يفوته منها إلا اليسير النادر [٦] .

---

١) نظم الدرر في مصطلح علم الأثر د. أحمد فريد صـ ٢٠ـ .

٢) قواعد التحديث للإمام القاسمي : صـ ٧٩ـ بتصرف.

٣) قواعد في علوم الحديث للعلامة التهانوي صـ ٢٦ ، ٢٧ـ

٤) قواعد التحديث للإمام القاسمي

٥) قواعد التحديث للإمام القاسمي صـ ٧٩ـ و قواعد في علوم الحديث للإمام التهانوي صـ ٢٨ـ

٦) قواعد في علوم الحديث للعلامة التهانوي صـ ٢٩ـ

الفصـــل الأول

١ ــ المبحث الأول : ويشتمل على أقسام الحديث باعتبار عدد رواته .

٢ ــ المبحث الثاني : ويشتمل على أقسام الحديث بالنسبة إلى من أُسْنِد إليه .

المبحث الأول

أقسام الحديث باعتبار عدد الرواة

ينقسم الحديث باعتبار عدد الرواة إلى :

أ ــ متواتر .

ب ــ آحاد .

وينقسم الآحاد إلى :

١ ــ مشهور .

٢ ــ عزيز .

٣ ــ غريب .

المبحث الأول

تقسيم الخبر باعتبار عدد الرواة

ينقسم الخبر باعتبار عدد الرواة إلى قسمين .

١ ــ فإن كان له طرق بلا حَصْرَ عدد معين فهو المتواتر .

٢ ــ وإن كان له طرق محصورة بعدد معين فهو الآحاد ، ولكل منهما أقسام وتفصيل سأذكرها إن شاء الله .

أ ـ الحديث المتواتر

تعريفـــه :

لغـــة : اسم فاعل مشتق مـــن التواتر أي المتتابع ، تقول تواتر المطر أي تتابع نزوله [١] .

اصطلاحًا : هو الحديث الذي يرويه في كل طبقة من طبقـات السند رواة كثيرون يستحيل تواطؤهم على الكذب عن مثلهم إلى منتهاه ، وينتهي خبرهم إلى حس [٢] .

ويظهر من تعريف المتواتر الشروط التي يجب توافرها في الحديث حتى يحكم عليه بالتواتر وهي :

١ ــ أن يرويه عدد كثير ، وقد اختلف في أقل الكثرة على أقوال المختار أنه عشرة أشخاص [٣] .

قال أحمد شاكر . والصحيح أنه لا حد لذلك ، وأن العبرة بما يقع في نفس السامع من صدق الخبر ، وعدم احتمال تواطؤ هؤلاء الناقلين على الكذب ، وقد

١) لسان العرب ٦ / ٤٧٥٩

٢) أصول الحديث للدكتور / محمد عجاج الخطيب صـــ١٩٧ــ

٣) تدريب الراوي ٢ / ٣٩٢

يطمئن السامع لرواية خمسة ويقع في نفسه استحالة تواطئهم على الكذب ، وقد لا يطمئن لرواية عشرة لملابسات أخرى[١].

فإذا كانوا جميعًا من الشيعة مثلاً والخبر في فضائل على رضي الله عنـــه فـــلا شك أن الكثرة لا تؤثر في مثل هذا الخبر لوجود الشبهة .

٢ ــ أن تتوفر هذه الكثرة في جميع طبقات السند .

٣ ــ أن تحيل العادة تواطؤهم على الكذب أو أن يقـــع منـــهم مصـــادفة بدون أتفاق.

٤ ــ أن مُستند خبرهم الحسيَّ كقولهم سمعنا أو رأينا ولا ينتهي إلى أمر عقلي

حُكمـــــه :

لقد قرر العلماء أن الحديث المتواتر يفيد العلم الضروري أي اليقيني الـــذي لا مجال فيه للتكذيب،ويضطر الإنسان إلى التصديق به تصديقًا جازمًا كمن يشاهد الأمر ، ولذلك يكفر جاحده لأنه قطعي الثبوت [٢] .

وذهب البعض [٣] إلى القول بعدم إفادته العلم اليقيني ، وهذا المذهب كما قال ابن حجر[٤] : ليس بشيء ؛ لأن العلم بالتواتر حاصل لمن ليس به أهلية النظر كالعامي ، إذ النظر ترتيب أمور معلومة أو مظنونـــة يتوصل بها إلى علوم أو ظنون وليس في العامي أهلية ذلك ، فلو كان نظريًا لما حصل لهم [٥].

أقسامـــــه :

ينقسم المتواتر إلى قسمين : لفظي ، ومعنوي .

١) شرح ألفية السيوطي للأستاذ / أحمد شاكر صـــ٢٥

٢) نحات في أصول الحديث للدكتور / محمد أديب صالح صـــ٨٩ــ

٣) هكذا ذكره الحافظ ابن حجر في نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـــ١٤ــ

٤) المصدر السابق

(٥) الحافظ بن حجر في نزهة النظر شرح نخبة الفكر صـــ١٤

١ ــ المتواتر اللفظي :

فهو أن يتواتر حديث واحد بلفظه ولا شك أنه قليل بالنسبة للأحاديث عمومًا ، وادعى بعضهم أنه غير موجود ، وقال ابن الصلاح بأنه " لا يكاد يوجد في رواياتهم " (١) .

ورد ذلك الحافظ ابن حجر فقال : ما ادعاه ابن الصلاح من عزّة المتواتر وكذا ما ادعاه غيره من العدم ممنوع ، لأن ذلك نشأ عن قلة الاطلاع على كثرة الطرق وأحوال الرجال وصفاتهم المقتضية لإبعاد العادة أن يتواطؤوا على الكذب أو يحصل منهم اتفاقًا .

ومن أحسن ما يقرر بـه كون المتواتر موجودًا وجود كثرة في الأحاديث أن الكتب المشهورة المتداولة بأيدي أهل العلم شرقًا وغربًا ــ المقطوع عندهم بصحة نسبتها إلى مؤلفيها ــ إذا اجتمعت على إخراج حديث ، وتعددت طرقه تعددًا تحيل العادة تواطؤهم على الكذب ــ أفاد العلم اليقيني بصحته إلى قائله ، ومثال حديث : " من كذب عليَّ متعمدًا فليتبوأ مقعده من النار" (٢) فإنه رواه نحو خمس وسبعون صحابيًا وقيل : أكثر من ذلك ، وحديث الحوض رواه خمسون ونيف ، وحديث المسح على الخفين رواه سبعون وغير ذلك من الأحاديث (٣) .

٢ ــ المتواتر المعنوي :

قال أحمد شاكر (٤) : فإنه اشتراك الرواة الذين يُؤمن كذبهم على رواية معنى واحد في ضمن ألفاظ مختلفة يشترك هذا المعنى فيها جميعًا ، وهو كثير جدًا في

---

١) شرح ألفية السيوطي صـ٢٦

٢) رواه البخاري في صحيحه : كتاب العلم / باب إثم من كذب على النبي صلى الله عليه وسلم : ٣٨/١

٣) شرح ألفية السيوطي للعلامة أحمد شاكر صـ٢٦

٤) المصدر السابق

الشريعة كأحاديث رفع اليدين فى الصلاة ، وإثبات عذاب القبر وأحاديث المهدي وغير ذلك .

وعدَّ بعض العلماء منهم أحمد شاكر أن المتواتر المعنوي هو ما علم من الدين بالضرورة ، وتواتر عند المسلمين أن النبي ﷺ فعله أو أمر به أو غير ذلك مثل مواقيت الصلاة ، وصلاة الجنازة والعيدين وغير ذلك .

أشهر المصنفات فيه :

لقد اهتم العلماء بجمع الأحاديث المتواترة وجعلها في مصنف مستقل ليسهل على الطالب الرجوع إليها فمن تلك المصنفات :

١ ــ الفوائد المتكاثرة في الأخبار المتواترة للإمام السيوطي ثم اختصره في كتابه المسماة بالأزهار المتناثرة في الأخبار المتواترة .

٢ ــ نظم المتناثرة من الحديث المتواتر : لمحمد بن جعفر الكتاني .

٣ ــ اللآلي المتناثرة في الأحاديث المتواترة لأبي عبد الله محمد بن محمد بن طولون الدمشقي الحنفي .

ب ـ الآحاد

تعريفه :

لغة : الآحاد جمع أحد ، و الأحد : هو الفرد الذى لم يزل وحده و لم يكن معه آخر (١) .

اصطلاحًا : هو ما لم يبلغ حد التواتر أى ما لم يجمع شروط المتواتر أو فقد شرط من شروط التواتر (٢) .

---

١) لسان العرب لابن منظور صـ٣٥ـ

٢) نخات في لأصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح صـ٩٢ـ ، نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر صـ١٩

حُكمـــــه :

يفيد العلم النظرى ، أى العلم المتوقف على النظر والاستدلال .

أقسامـــــه :

ينقسم خبر الآحاد بالنسبة إلى عدد طرقه إلى ثلاثة أقسام :

١ ــ مشهور .

٢ ــ عزيز .

٣ ــ غريب .

وسوف أتحدث عن كل منهم بشيء من التفصيل .

المشهـــور

تعريفـــه : أ ــ لغـــة : اسم مفعول من شَهَرْتُ الأمـرَ إذا أعلنتـه وأظهرته ، وسمي بذلك لظهوره[١] .

ب ــ اصطلاحًا : ما رواه ثلاثة[٢]، وقال الحافظ:ما له طـرق محصـورة بأكثر من اثنين [٣]، والمراد بقوله محصورة أنه لم يبلغ حد التواتر .

وذهب السيوطي وجماعة إلىَ أنَ المشهور ما رواه ثلاثة ، والمستفيض ما رواه أكثر من ثلاثة ، وسوي بينهما الحافظ فقال بعد أن عرف المشهور : وهو المستفيض على رأي جماعة من أئمة الفقهاء ، سمي بذلك لانتشاره من فـاض المـاء يفـيض فيضًا[٤] ، مثال المشهور عن الاصطلاح و هو صحيح حديث " إن الله لا يقبضـن العلم انتزاعاً ينتزعه "[٥] ، و مثاله و هو حسن : حديث " طلب العلم فريضة على كل مسلم "[٦] ، و قد قال المزى : إن له طرقاً يرتقى بها إلى رتبة الحسن[٧] .

جـ ــ أنواع المشهور غير الاصطلاحي :

١ ــ المشهور عند أهل الحديث خاصة : مثاله حديث أنس أن رسول الله ﷺ قنت شهرًا بعد الركوع يدعو على رعْلٍ وَذَكْوانَ [٨] .

---

(١) المعجم الوسيط ١ / ٤٩٩ ، لسان العرب ٢٣٥١/٤

(٢) تدريب الراوي : ٣٩٦/٢

(٣) نزهة النظر للحافظ ابن حجرصـ١٦ ، نظم الدرر في مصطلح علم النظرصـ٢١١

(٤) المصدر السابق

(٥) البخاري في صحيحه كتاب العلم باب يقبض العلم ١٩٤/١،و مسـلم في صـحيحه ، كتاب العلم باب رفع العلم و قبضه برقم ٢٦٧٣

(٦) رواه ابن ماجه في المقدمة برقم : ٢٢٤

(٧) تدريب الراوي : ٣٨٩/٢

(٨) رعل قبيلة من قبائل العرب تنسب الى رعل بن مالك من سليم بن منصور من العدنانيـة معجم قبائل العرب ٤٣٧/٢ وذكوان قبيلة من سليم بن منصور من العدنانية معجـم قبائـل العرب ٤٠٤/١

٢ ــ المشهور عند أهل الحديث والعلماء والعوام : مثاله قوله ﷺ "والمسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده " [١] .

٣ ــ المشهور عند الفقهاء : مثاله قوله ﷺ : " أبغض الحلال عند الله الطلاق " [٢] .

٤ ــ المشهور عند الأصوليين : مثاله قوله ﷺ : " رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه " [٣] .

٥ ــ المشهور عند النحاة : مثاله : " نِعْمَ العبدُ صُهَيْبٌ لو لم يخف الله لم يَعْصِه" .

قال العراقي وغيره : لا أصل له ، ولا يوجد بهذا اللفظ في شيء من كتب الحديث[٤] .

٦ ــ المشهور بين العامة : مثاله قوله ﷺ : " من دل على خير فله مثل أجر فاعله " [٥] .

حكمه :

المشهور الاصطلاحي وغيره لا يوصف بكونه صحيحًا أو ضعيفًا ، بل منه الصحيح والحسن والضعيف ، بل والموضوع .

---

(١) البخاري : كتاب الإيمان، باب المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده ، ومسلم : كتاب الإيمان ، باب بيان تفاضل الإسلام رقم٤١ .

(٢) رواه أبو داود ٢١٦٤ ، الطلاق .

(٣) رواه الحاكم ١٩٨/٢ الطلاق ، وقال : صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه ووافقه الذهبي .

(٤) تدريب الراوي : ٣٩١/٢

(٥) رواه مسلم ٣٨/١٣ ، ٣٩ ــ الإمارة ــ الترمذي ١٤٠/١٠ العلم .

قال السيوطي : مثال المشهور على الاصطلاح وهو صحيح حديث " إن الله لا يقبض العلم انتزاعًا ينتزعه " [١] .

ومثاله وهو حسن : " طلب العلم فريضة على كل مسلم " [٢] .

ومثاله وهو ضعيف : " الأذنان من الرأس " [٣] .

أشهر المصنفات فيه :

المراد بالمصنفات في الأحاديث المشهورة هو الأحاديث المشهورة على الألسنة وليس المشهورة اصطلاحًا فمن ذلك :

١ ــ التذكرة في الأحاديث المشتهرة للزركشي .

٢ ــ المقاصد الحسنة فيما اشتهر على الألسنة للسخاوي .

٣ ــ كشف الخفاء ومزيل الالباس فيما اشتهر من الحديث على ألسنة الناس للإمام العجلوني .

---

(١) تقدم في الصفحة السابقة برقم (٥) .

(٢) رواه ابن ماجة ٢٢٤ في المقدمة ، قال النووي : إنه ضعيف ، وقال المزي : هذا الحديث روي من طرق تبلغ درجة الحسن وصححه الألباني .

(٣) رواه الترمذي ٥٤/١ الطهارة ــ راجع تدريب الراوي ٣٨٩/٢ .

العزيـــز

تعريفـــه : لغـــة : هو صفة من " عَزَّ يَعِزُّ " بالكسرِ أي قل وندر أو من " عَزَّ يَعَزُّ " بالفتح أي قوي[١] واشتد كما في قوله تعالى: ﴿ فعززنا بثالث ﴾[٢] وسمي بذلك إما لقلة وجوده وندرته ، وإما لقوته بمجيئه من طريق آخر[٣] .

اصطلاحًا : أن لا يقل رواته عن اثنين في جميع طبقات السند[٤] .

مثالـــه :

قال الحافظ [٥]: وأما صورة العزيز التى جوزها فموجودة بأن لا يرويه أقل من اثنين عن أقل من اثنين ، مثاله ما رواه الشيخان من حديث أنس ، و البخارى من حديث أبي هريرة : أن رسول الله ﷺ قال : " لا يؤمن أحدكم حتى أكون أحبَّ إليه من والده وولده" [٦] .الحديث رواه عن أنس قتادة وعبد العزيز بن صهيب ، ورواه عن قتادة شعبة وسعيد ، ورواه عن عبد العزيز إسماعيل بن علية وعبد الوارث ، ورواه عن كلٍ جماعة[٧] .

أشهـــر المصنفـــات فيـــه :

لم يصنف العلماء مصنفات خاصة للحديث العزيز وذلك لندرته ولقلة وجوده [٨] .

---

(١) المعجم الوسيط : ٩/١ .

(٢) سورة يس من آية ١٤ .

(٣) نزهة النظر للأمام ابن حجر : صـــ١٧ـــ .

(٤) المصدر السابق

(٥) تدريب الراوي : ٣٩٦/٢

(٦) البخاري في صحيحه كتاب الإيمان باب حب الرسول صلى الله عليه وسلم ١٠/١،و مسلم في صحيحه ، كتاب الإيمان باب وجوب محبة الرسول صلى الله عليه و سلم : ٦٧/١ رقم ٦٩، ٧٠

(٧) تدريب الراوي : ٣٩٦/٢ ، نزهة النظر صـــ١٩ـــ .

(٨) هذا من كلام الدكتور محمود الطحان صـــ٢٧+ استنباط خاص .

الغريـــب

١ ـــ تعريفـــه :

أ ـــ لغـــة : صفة مشبهة ، بمعنى المنفرد أو البعيد عن أقاربه[١] .

ب ـــ اصطلاحاً : هو ما ينفرد بروايته شخص واحد فى أى موضـــع وقـــع التفرد به من السند[٢] .

شرح التعريف :

أى هو الحديث الذى ينفرد بروايته شخص واحد إما فى كل طبقـــة مـــن طبقات السند ، أو فى بعض طبقات ولو فى طبقة واحدة ، ولا تضر الزيـــادة عـــن واحد فى باقى طبقات السند ، لأن العبرة للأقل .

تسمية ثانية له :

يطلق كثيـــر مـــن العلماء على الغريب اسماً آخر هو " الفَرْد " على أنهما مترادفان ، وغاير بعض العلماء بينهما ، لكن الحافظ ابن حجر يعتبرهما متـــرادفتين لغة واصطلاحاً ، إلا أنه قال : إن أهل الاصطلاح غايروا بينهما من حيـــث كثـــرة الاستعمال وقلته، "فالفرد" أكثر ما يطلقونه على الفرد المطلق ، "والغريب" أكثر ما يطلقونه على الفرد النسبى[٣]

٢ ـــ أقسامه :

ينقسم الغريب بالنظر إلى لموضع التفرد فيه إلى قسمين هما : "غريب مطلق" و"غريب نسبى " .

أ ـــ الغريب المطلق أو الفرد المطلق :

ما كانت الغرابة فى أصل سنده ـــ وأصل السند أى طرفه الذى فيه الصحابى ـــ بمعنى إذا تفرد الصحابى برواية الحديث فإن الحديث يسمى غريباً غرابه مطلقة .

---

(١) المعجم الوسيط : ٦٤٧/٢ .

(٢) نزهة النظر صـــ٢٠ـــ .

(٣) المصدر السابق صـــ٢٦ـــ .

مثاله : حديث " إنما الأعمال بالنيات " تفرد به عمر بن الخطاب رضى الله عنه ، وقد يرويه عن ذلك المنفرد عدد من الرواة .

ب ــ الغريب النسبى أو الفرد النسبى :

هو ما كانت الغرابة فى أثناء السند أى يرويه أكثر من راو فى أصل سنده ثم ينفرد بروايته راو واحد فى أى طبقة من الطبقات .

مثاله : حديث مالك عن الزهرى عن أنس رضى الله عنه أن النبى ﷺ دخل مكة وعلى رأسه " المِغْفَرُ " تفرد به مالك عن الزهرى .

من أنواع الغريب النسبى :

هناك أنواع من الغرابة أو التفرد يمكن اعتبارها من الغريب النسبى ، لأن الغرابة فيها ليست مطلقة ، وإنما حصلت الغرابة فيها بالنسبة إلى شىء معين ، وهذه الأنواع :

١ ــ تفرد أهل بلد أو أهل جهة عن أحد الصحابة : كقولهم " تفرد به أهل مكة ، أو أهل المدينة ، أو أهل الشام " .

٢ ــ تفرد راو عن إمام من أئمة الحديث: كقولهم " تفرد به سفيان بن عيينة عن الزهرى " .

٣ ــ تفرد أهل بلد أو جهة عن أهل بلد أو جهة أخرى : كقولهم "تفرد به أهل البصرة عن أهل المدينة أو أهل المدينة عن أهل الشام" ــ وهذه الأقسام هى التى اعتبرها الحاكم فى التقسيم الحديث الفرد .

٤ ــ تفرد ثقة برواية الحديث : كقولهم " لم يروه ثقة إلا فلان " .

٥ ــ تفرد راوٍ معين عن راوٍ معين : كقولهم "تفرد به فلان عن فلان" وإن كان مروياً من وجوه أخرى عن غيره [1].

---

(١) معرفة علوم الحديث للحاكم صـ٩٤ : ١٠٢ــ، و النكت على كتاب ابن الصلاح لابن حجر صـ٢٩٢ــ بتصرف .

أقسامه باعتبار النظر إلى السند والمتن :

قسم العلماء الغريب من حيث غرابة السند أو المتن إلى :

أ ــ **غريب متناً وإسناداً** : وهو الحديث الذى تفرد برواية متنه راوٍ واحد و مثاله : قال الحاكم [1] : حدثنا أبو محمد عبد الله بن محمد بن اسحاق الخزاعى بمكة قال حدثنا أبو يحيى بن ميسرة قال حدثنا خلاد بن يحيى قال حدثنا أبو عقيل عن محمد بن سوقة عن محمد بن المنكدر عن جابر قال قال رسول الله ﷺ "إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق و لا تبغض إلى نفسك عبادة الله فإن المنبت لا أرضا قطع و لا ظهراً أبقى " و قال هذا حديث غريب الإسناد و المتن ، فكل ما روى فيه فهو من الخلاف على محمد بن سوقة ، فأما ابن المنكدر عن جابر فليس يرويه غير محمد بن سوقة و عنه أبو عقيل و عنه خلاد بن يحيى.

ب ــ **غريب إسناداً لا متناً** : كالحديث الذى يكون متنه معروف عن جماعة من الصحابة إذا تفرد بعضهم بروايته عن صحابى آخر ، وهذا الذى يقول عنه الترمذى : غريب من هذا الوجه .

قال ابن الصلاح :((ولا أرى هذا النوع ينعكس ، فلا يوجد إذاً ما هو غريب متناً وليس غريباً إسناداً إلا اشتهر الحديث الفرد عمن تفرد به فرواه عنه عدد كثيرون فإنه يصير غريباً مشهوراً)) [2] . . بتصرف .

حكمه :

إذا كان الراوى الذى تفرد به ثقة كان الحديث صحيحاً مقبولاً يحتج به كالأفراد المخرجة فى الصحيح كحديث ((النهى عن بيع الولاء وهبة)) [3] الذى

---

١) معرفة علوم الحديث للحاكم صـ٩٦ــ .

٢) مقدمة ابن الصلاح : صـ١٦١ــ .

(٣) البخاري في صحيحه كتاب الفرائض باب إثم من تبرأ من مواليه: ٤٣/١٢ (فتح) ، ومسلم في صحيحه ، كتاب العتق باب النهي عن بيع الولاء: ١١٤٥/٢ رقم ١٥٠٦

تفرد به عبد الله بن دينار عن ابن عمر ــ قال مسلم: الناس كلهم عيال على عبدالله بن دينار [١] ــ وإذا كان الراوى الذى تفرد بالحديث قريباً من الضبط التام كان الحديث حسناً يحتج به ، وإذا نزل الراوى فكان غير ضابط كان الحديث ضعيفاً مردوداً لا يصلح للاحتجاج به . قال ابن الصلاح : وهو الغالب على الغرائب ، وقال الإمام أحمد : لا تكتبوا هذه الأحاديث الغرائب فإنها مناكير وعامتها عن الضعفاء [٢] ، وقال أحمد شاكر [٣] : إن الغالب على الحديث الغريب أن يكون ضعيفاً.

والخلاصة مما سبق أن أقسام الآحاد ثلاث مشهور وعزيز وغريب ، وأن هذه الأنواع منها ما هو مقبول يجب العمل به عند الجمهور ، ومنها ما هو مردود وهو الذى لم يترجح صدق المُخْبِر به لتوقف الاستدلال بها على البحث عن أحوال رواتها بخلاف المتواتر إذ كله مقبول لإفادته القطع بصدق مخبره والله تعالى أعلى وأعلم .

أشهر المصنفات فيه :

١ ــ أبى بكر البزار .

٢ ــ الأفراد للدارقطنى [٤] .

---

١) صحيح مسلم :١١٤٥/٢

٢) كل ما سبق ذكره من مقدمة ابن الصلاح : صـ١٦١ـ

٣) الفية السيوطي في علم الحديث شرح الأستاذ أحمد شاكر صـ٢٤

٤) النكت على كتاب ابن الصلاح صـ٢٩٤

المبحث الثاني

تقسيم الحديث بالنسبة إلى من أُضيف إليه

ينقسم الحديث بالنسبة إلى من أُضيف إليه إلى أربعة أقسام :

الحديث القدسى ، المرفوع ، الموقوف ، المقطوع

١ ــ الحديث القدسى : وهو المنسوب إلى الله عز وجل .

٢ ــ الحديث المرفوع : وهو المنسوب إلى النبى ﷺ .

٣ ــ الحديث الموقوف : وهو المنسوب إلى الصحابى رضى الله عنه .

٤ ــ الحديث المقطوع : وهو المنسوب إلى التابعى رحمه الله .

وإليك بحث هذه الأقسام تفصيلاً :

صيغ روايته :

لراوى الحديث القدسى صيغتان يروى الحديث بأيهما شاء وهما :

١ ــ قال رسول الله ﷺ فيما يرويه عن ربه عز وجل وهى عبارة السلف ، وآثرها النووى .

٢ ــ قال الله تعالى : فيما رواه عنه رسوله ﷺ [١].

أشهر المصنفات :

١ ــ الإتحافات السنية فى الأحاديث القدسية ، لعبد الرؤوف المناوى جمع فيه ٢٧٢ حديثاً وهو مطبوع .

٢ ــ الأحاديث القدسية الأربعينية للعلامة مُلاَّ على القارى بتحقيق أبى إسحاق الحوينى وهو مطبوع .

٢ ـ الحديث المرفوع

لغة : اسم مفعول من رفع كأنه سمى بذلك لارتفاع مرتبته لنسبته إلى صاحب المقام الرفيع وهو النبى ﷺ[٢].و يقال رفع فلان إلى أصله : أو وصل نسبه إلى أصله و الحديث إلى قائله : وصَّله بسنده إليه و فيه رفع الحديث

اصطلاحاً: ما أضيف إلى النبى ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة. قال السخاوى[٣] : أى وسم كل ما أضيف إلى النبى ﷺ قولاً له أو فعلاً أو تقريراً سواء أضافه إليه صحابى أو تابعى أو بعدهما، حتى يدخل فيه قول المصنفين ولو تأخروا، قال رسول الله ﷺ ، فعلى هذا يدخل فيه المتصل والمرسل والمنقطع والمعضل والمعلق ، لعدم اشتراط الاتصال،ويخرج الموقوف،والمقطوع،لاشتراط

١) تيسير مصطلح الحديث للدكتور محمود الطحان صـ١٢٨ـ

(٢) المعجم الوسيط : ٣٦٠/١٠

(٣) الباعث الحثيث صـ٤٣ـ

الإضافة المخصوصة. وقال العراقي[١] : ومن جعل من أهل الحديث المرفوع فى مقابل المرسل فقد عنى بالمرفوع المتصل.

أنواعه مع التمثيل لكل نوع :

١ ــ المرفوع القولى : كقوله ﷺ " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل إمرىء ما نوى "[٢].

٢ ــ المرفوع الفعلى : توضأ النبى ﷺ فمسح على خفيه[٣].

٣ ــ المرفوع التقريرى : كقوله ﷺ للجارية : أين الله ؟ قالت : فى السماء[٤]. فأقرها على ذلك .

٤ ــ المرفوع الوصفى: أن يقول الصحابى أو غيره " كان رسول الله ﷺ أحسن الناس خلقاً " [٥].

٣ ـ الحديث الموقوف

لغة : اسم مفعول من الوقف كأن الراوى وقف بالحديث عند الصحابى.

اصطلاحاً : ما أضيف إلى الصحابى من قول أو فعل ولم يتجاوزه ، وقال ابن الصلاح[٦] : هو ما يروى عن الصحابة رضى الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم ونحوها فيوقف عليهم ولا يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ ، وقال : إن منه ما يتصل

(١) التقييد و الأيضاح للأمام العراقي صـ٥٦

(٢) البخاري في صحيحه كتاب بدء الوحي / باب كيف كان بدء الوحي ٢/١،و مسلم في صحيحه ، كتاب الأمارة / باب بيان قدر ثواب من غزا فغنم و من لم يغنم ٢٣٠/١ رقم ٢٧٤

(٣) البخاري في صحيحه ، كتاب الوضوء / باب المسح على الخفين ٦٢/١
مسلم في صحيحه كتاب الطهارة / باب المسح على الناصية و العمامة ٢٣٠/١ بقم ٢٧٤ ،

٤) مسلم في صحيحه كتاب المساجد / باب تحريم الكلام في الصلاة ، ونسخ ما كان إباحة: ٣٨٢/١ رقم ٥٣٧ ،

٥) مسلم في صحيحه كتاب الفضائل : باب كان رسول الله صلى الله عليه و سلم أحسن الناس خلقاً : ١٨٠٤/٤رقم ٢٣٠٩

٦) الباعث الحثيث صـ٤٣ـ

الإسناد فيه إلى الصحابى فيكون من الموقوف الموصول ، ومنه ما لا يتصل إسناده فيكون من الموقوف غير الموصول .

وقد يستعمل فى غير الصحابى مقيداً فيقال حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طاوس [١] .

و موجود فى اصطلاح الفقهاء الخراسانيين تعريف الموقوف باسم الأثر ويسمون المرفوع بالخبر .

قال ابن كثير : ومن هذا يسمى كثير من العلماء الكتاب الجامع لهذا وهذا " بالسنن والآثار " ككتابى السنن والآثار للطحاوى والبيهقى وغيرهما [٢] .

مثاله :

١ ــ مثال الموقوف القولى : روى البخارى [٣] فى الفرائض : قال أبو بكر وابن عباس وابن الزبير : الجدُّ أب .

٢ ــ مثال الموقوف الفعلى : ما ذكره البخارى فى كتاب التيمم قال " وأمَّ ابن عباس وهو متيمم " [٤] .

حكم العمل بالموقوف :

اختلف العلماء فى حجية الموقوف فمنهم من قال أنه حجة ومنهم من قال ليس بحجة والراجح الصحيح أنه حجة إذا كان قوله مما لا مجال للرأى فيه، وأن يكون الصحابى من فقهاء الصحابة، ولا يخالف نصاً ، ولا يخالف قول صحابى آخر[٥]

---

١) مقدمة ابن الصلاح صـ٣٥ ، فتح المغيث ٥٨/١ ــ ٥٩ ، تدريب الراوى ١٨٤/١ .

٢) الباعث الحثيث للامام ابن كثير صـ٤٣ــ

٣) رواه البخارى كتاب الفرائض / باب ميراث ابنة ابن مع ابنة : ١٩/١٢ رقم ٦٧٣٦

٤) البخاري في صحيحه كتاب التيمم / باب الصعيد الطيب يكفيه من الماء: ٩٣/١ معلقاً

(٥) فتح المغيث للإمام السخاوي : ١٠٥/١ ــ تدريب الراوي : ١٣٧/١

ووجه كون قول الصحابى حجة لأن الصحابى قد تهيأت له مشاهدة التنزيل ، ومعرفة تأويل النصوص،وعاين الكثير من الوقائع وأسباب النزول للآيات ، و أسباب ورود أحاديث الرسول ﷺ ، وعاش فى ظل البيان النبوى فاجتهاد الصحابى وإن كان يحتمل الخطأ إلا أنه مرجح على اجتهاد غيره من التابعين وغيرهم من المجتهدين ، ولكن ذلك كله لا يجعل الحديث الموقوف فى درجة المصادر الأصلية التى هى الكتاب والسنة والإجماع والقياس وهذا ما عليه الأكثرون [١]

أنواع تتعلق بالموقوف أطلق عليها العلماء المرفوع حكماً :

هناك صور من الموقوف فى ألفاظها ، لكن الناظر المدقق فى حقيقتها يرى أنها بمعنى الحديث المرفوع ولذا سماها العلماء بالمرفوع حكماً أى أنها من الموقوف لفظاً المرفوع حكماً وهى أنواع :

الأول : قول الصحابى كنا نفعل كذا ، أو كنا نقول كذا إن لم يضفه إلى زمان رسول الله ﷺ فهو من قبيل الموقوف [٢] ، وإن أضافه إلى زمان رسول الله ﷺ فالذى قطع به أبو عبد الله بن البيع الحافظ وغيره أنه قبيل المرفوع وأنكر الإسماعيلى كونه من قبيل المرفوع [٣] والأول هو الذى عليه الاعتماد لأن ظاهر ذلك مشعر بأن رسول الله ﷺ اطلع على ذلك وقررهم عليه، وتقريره أحد وجوه السنن المرفوعة . مثاله : كقول جابر رضى الله عنه " كنا نعزل على عهد رسول الله ﷺ والقرآن ينزل " [٤] .

---

١) هذا نص نقلته عن د / أحمد فريد نظم الدرر صـ٢٢١ و نقله من هامش لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح صـ٢٢١ وعزاه إلى مصادر التشريع و مناهج الاستنباط

٢) كذا قال ابن الصلاح تبعاً للخطيب ، و حكاه النووي في شرح مسلم عن الجمهور من المحدثين و أصحاب الفقه و الأصول ــ تدريب الراوي : ١٣٢/١

٣) هذا الكلام في مقدمة ابن الصلاح صـ٣٦، و تدريب الراوي :١٣٣/١

٤) البخاري كتاب النكاح / باب العزل برقم ٥٠٢٩ ،و مسلم كتاب النكاح / باب حكم العزل برقم ١٤٤٠.

الثانى: قول الصحابى "كنا لا نرى بأساً بكذا ورسول الله ﷺ فينا ، أو كان يقال كذا وكذا على عهده أو كانوا يفعلون كذا وكذا فى حياته ﷺ. الجمهور ومعهم ابن الصلاح [١] على أنه مرفوع مسند مخرج فى كتب المسانيد وخالفهم الحاكم والخطيب البغدادي

مثاله : حديث المغيرة بن شعبة قال : كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرعون بابه بالأظافير [٢] .

قال الحاكم : إن هذا يتوهمه من ليس من أهل الصنعة مسنداً يعنى مرفوعاً لذكر رسول الله ﷺ وليس بمسند بل هو موقوف[٣] .

قال ابن الصلاح: بل هو مرفوع وكونه مرفوعاً أحرى لاطلاعه ﷺ ، والحاكم معترف بأنه من قبيل المرفوع، والمراد بقوله " ليس بمسند " أى ليس بمسند لفظاً بل هو موقوف لفظاً ومرفوعاً من حيث المعنى [٤] .

الثالث : قول الصحابى : أُمرنا بكذا أو نُهينا عن كذا" أكثر أهل العلم وأصحاب الحديث على أن ذلك من المرفوع والمسند وخالف فى ذلك فريق منهم أبو بكر الإسماعيلى والأول هو الصحيح ، لأن مطلق ذلك ينصرف بظاهرة إلى من إليه الأمر والنهى وهو رسول الله ﷺ وكذلك قول الصحابى " من السنة كذا " فهو من قبيل المرفوع لأن الظاهر أنه لا يريد به إلا سنة رسول الله ﷺ وما يجب اتباعه وكذلك قول أنس رضى الله عنه أنه أمر بلال أن يشفع الآذان ويوتر الإقامة[٥].

---

١) مقدمة ابن الصلاح صـ٣٦ـ بتصرف

(٢) معرفة علوم الحديث للحاكم صـ ١٩ .

(٣) المصدر السابق

(٤) مقدمة ابن الصلاح صـ٣٦ـ

٥) رواه البخارى : باب بدء الآذان ١٥٧/١ . ـ مقدمة ابن الصلاح صـ٣٧

مثاله : كقول أم عطية رضى الله عنها : نُهينا عن إتباع الجنائز ولم يُعزم علينا[١] .

وكقول أنس بن مالك رضى الله عنه : " من السنة إذا تزوج البكر على الثيب أقام عندها سبعاً " [٢] .

الرابع : تفسير الصحابى .

الراجح أن تفسير الصحابى إذا كان متعلقاً بسبب نزول آية كان مرفوعاً مسنداً كقول جابر رضى الله عنه [٣] " كانت اليهود تقول من أتى امرأته من دبرها فى قبلها جاء الولد أحول " فأنزل الله عز وجل ﴿ نساؤكم حرث لكم ﴾ البقرة ٢٢٣ .

وماعدا ذلك من سائر تفاسير الصحابة التى لا تشتمل على إضافة شيء إلى رسول الله ﷺ فمعدودة من الموقوفات وكذلك تفسير الصحابى الذى عرف بالأخذ عن أهل الكتاب فيما لا مجال للرأى فيه [٤] خلافاً للحاكم حيث ذهب إلى القول بأن مطلق تفسير الصحابى مرفوع[٥] .

الخامس : الأحاديث التى قيل فى أسانيدها عند ذكر الصحابى " يرفع الحديث ، أو يَبْلَغُ به ، أو يُنْمِيه ، أو رواية ".

---

(١) البخارى : كتاب الجنائز ـ باب اتباع الجنائز برقم ١٢٧٨ ، ومسلم : كتاب الجنائز ـ باب نهى النساء عن اتباع الجنائز برقم ٩٣٨ .

(٢) البخارى برقم ٥٢١٣ .

(٣) البخارى فى صحيحه كتاب النكاح / باب إذا تزوج البكرعلى الثيب: ٢٢٤/٩ (فتح)

(٤) مقدمة ابن الصلاح صـ٣٧ .

(٥) معرفة علوم الحديث للحاكم صـ٢٠ـ.

مثاله : سفيان بن عيينة عن أبي الزناد عن الأعرج عن أبي هريرة رواية " تقاتلون قوماً صغار الأعين [١] .. " الحديث وبه عن أبي هريرة يبلغ به قال " الناس تبع لقريش [٢] .. " الحديث .

فكل ذلك وأمثاله كناية عن رفع الصحابي الحديث إلى رسول الله ﷺ. وحكم ذلك عند أهل العلم حكم المرفوع صريحاً ، وإذا قال الراوى عن التابعي يرفع الحديث أو يبلغ به فذلك أيضًا مرفوع ولكنه مرفوع مرسل [٣] والله أعلم .

السادس : من المرفوع حكماً ما يقوله الصحابي فيما يتعلق بالأمور الماضية كبدء الخلق وأخبار الأنبياء والأمور المستقبلة كأشراط الساعة وأحوال الآخرة وكل الأمور التي تتعلق بالغيب ، وكذلك قول الصحابي أو فعله شيئاً لا مجال للاجتهاد فيه ، بشرط أن يكون الصحابي غير معروف بالأخذ عن أهل الكتاب كعبد الله بن عمرو بن العاص ، وعبد الله بن سلام رضى الله عنهم و مثاله ما رواه الخطيب [٤] في الكفاية من طريق (دعلج)، حدثنا موسى بن هارون بحديث حماد بن زيد عن أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: "الملائكة تصلى على أحدكم مادام في مصلاه[٥] . قال موسى : إذا قال حماد بن زيد و البصريون قال قال فهو مرفوع و قال الخطيب عقبه : قلت للبرقاني أحسب أن موسى عنى هذا القول أحاديث ابن سيرين خاصة فقال كذا نحسب.

---

١) البخاري في صحيحه : كتاب الجهاد و السير/ باب : قتال الترك برقم ٢٩٢٨ ، ومسلم في صحيحه : كتاب الفتن و أشراط الساعة / باب لا تقوم الساعة حتى يمر الرجل بقبر الرجل يتمنى أن يكون مكان الميت من البلاء رقم ١٩١٢ .

٢) البخاري في صحيحه : كتاب المناقب/ باب : قول الله تعالى (ياأيها الناس إنا خلقناكم من ذكر و أنثى ...) رقم ٣٤٩٥ ومسلم في صحيحه : كتاب الأمارة / باب الناس تبعاً لقريش و الخلافة في قريش رقم ١٨١٨ .

٣) مقدمة ابن الصلاح صـ٣٧ ، نظم الدرر .أحمد فريد صـ٢٢٤ .

٤) الكفاية للخطيب البغدادي : صـ٤١٨ـ

(٥) مسلم في صحيحه كتاب المساجد / باب فضل صلاة الجماعة و أنتظار الصلاة: ٤٩٥/١رقم ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ .

٤ ـ الحديث المقطوع

لغة : اسم مفعول من " قَطَعَ " ضد " وَصَلَ " .

اصطلاحاً : ما أضيف إلى التابعي أو من دونه من قول أو فعل وجمعه المقاطع والمقاطيع والمقطوعات ، وقد استعمل الشافعي ثم الطبراني المقطوع في المنقطع[١] ، وهو الذي لم يتصل إسناده وذلك قبل استقرار المصطلحات الحديثية .

و بعد أن استقر الاصطلاح فالمقطوع غير المنقطع ، لأن المقطوع من صفات المتن وهو من كلام التابعي ، والمنقطع من صفات الإسناد بمعنى إن إسناد ذلك الحديث متصل .

مثاله :

١ ـ مثال المقطوع القولي : قول ابن سيرين : " إن هذا العلم دين فانظروا عمن تأخذوا دينكم " [٢] .

٢ـ مثال المقطوع الفعلي: قول إبراهيم بن محمد المنتشر "كان مسروق يرخي الستر بينه وبين أهله ، ويقبل على صلاته ويخليهم دنياهم " [٣] .

حكمه :

المقطوع لا يحتج به في شيء من الأحكام الشرعية،أي لو صحت نسبته لقائله ، لأنه كلام أو فعل أحد المسلمين لكنه إن كانت هناك قرينة تدل على رفعه كقول بعض الرواة ـ عند ذكر التابعي ـ يرفعه فهو من قبيل المرفوع المرسل ولذا قال الزركشي في النكت " إدخال المقطوع في أنواع الحديث فيه

---

١) مقدمة ابن الصلاح صـ٣٥ـ بتصرف ، وفتح المغيث للامام السخاوي: ٨٨/١ ، و تدريب الراوي: ١٤١/١

٢) مسلم في صحيحه : المقدمة : ١ / ٨٤ .

٣) حلية الأولياء : ٢/ ٩٦.

تسامح كبير فإن أقوال التابعيـــن ومذاهبهم لا دخل لها فـــى الحديث ، فكيـــف تعد نوعاً منه " [١] .

مظان الموقوف والمقطوع :

مصنف ابن أبي شيبة ، ومصنف عبد الرزاق ، وتفسير ابن جرير ، وابـــن أبي حاتم ، وابن المنذر ، وسنن سعيد بن منصور وغيرهم[٢] .

(١) قواعد التحديث للقاسمي صـــ١٣٤ .

(٢) المنهج الإسلامي في الجرح و التعديل صـــ٢٦٢ .

الفصل الثاني

أقسام الحديث بحسب القبول والرد

ينقسم الحديث بحسب القبول والرد إلى قسمين :

١ ــ مقبول .

٢ ــ مردود .

المبحث الأول

أقسام المقبول

المقبول : الحديث الذى توفرت فيه جميع شروط القبول [١]

ينقسم الحديث المقبول بالنسبة إلى تفاوت مراتبه إلى قسمين :

١ ــ الصحيح : ويدخل في قسم الصحيح : الصحيح لغيره ، وهو الحديث الحسن إذا أتى من طريق مثله أو أقوى منه .

٢ ــ الحسن : ويدخل في قسم الحسن : الحسن لغيره وهو الحديث الضعيف لوجود لين في سنده ، أو إرسال خفى أو عنعنة مدلس ، أو مستور إذا أتى من طريق مثله أو أقوى منه ، وعلى ذلك فالمقبول أربعة أقسام :

١ ــ الصحيح لذاته .

٢ ــ الصحيح لغيره .

٣ ــ الحسن لذاته .

٤ ــ الحسن لغيره .

١) أصول الحديث : د. محمد عجاج الخطيب صـ١٩٨

١ ـ الحديث الصحيح

أ ــ تعريفــــه :

١ ــ الصحيح لغـــة : فعيل بمعنى فاعل مأخوذ من الصحة التي هي ضد السقم وهي حقيقة في الأجسام واستعمالها في الحديث مجازٍ [١] .

٢ ــ اصطلاحـــاً :

قال الخطابي : ما اتصل سنده وعُدّلت نقلته [٢] .

وبالنظر في هذا التعريف نجد أنه غير مانع لأنه يشتمل على شرطين فقط من شروط الصحة وهما اتصال السند وعدالة الراوي .

وقال ابن الصلاح : هو المسند الذي يتصل إسناده بنقل العدل الضابط إلى منتهاه ولا يكون شاذًا ولا معللاً [٣] .

وتعريف ابن الصلاح أتم وأشمل من تعريف الخطابي للصحيح لأنه تضمن خمسة شروط جامعة للصحيح وهي اتصال السند ، والعدالة ، والضبط ، والسلامة من الشذوذ ، والسلامة من العلة .

هذه الشروط هي التي استقر عليها المتأخرون في حد الحديث الصحيح.

فلو أنه قال : "الذي اتصل إسناده " كان من الممكن أن تُغني فإن في الاستغناء عن هذه الكلمة يجعل التعريف أشمل للمرفوع والموقوف

حيث أن الراجح من أقوال العلماء في المسند أنه لا يقع إلا على ما رفع إلى النبي ﷺ بإسناد متصل .

١) لسان العرب : ٤/٢٤٠٠

٢) تدريب الراوى : ١/٤٠

٣) مقدمة ابن الصلاح صـ١٥

قال الحافظ ابن حجر [١] : هـو خبـر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند ، غيـر معلل ولا شـاذ وبالنظر في تعريف ابن حجر نجـد أنـه اشـتمل على الشروط الخمسة التي يجب توافرها في الحديث الصحيح .

ولذا ذهب بعض العلماء إلى أن تعريف الحافظ هو أرجح تعريفات الصحيح لأنه جامع مانع سالم مـن الانتقادات التي انتقدت بها غيره من التعريفات .

ب ــ شرح التعريف :

١ ــ اتصال السند :

ومعناه أن كل راوٍ من رواته قد أخذه مباشرة عمن فوقه من أول السـند إلى منتهاه ويظهر اتصال السند بتصريح الثقة بالسماع أو غيرها من صور التحمل ممن فوقه في سائر طبقات سلسلة السند وصيغ التصريح كثيرة منها سمعت ، أو حـدثنا .. . الى أخره . وإن كان في الحديث عنعنة فإنه يتأكد من خلو السند من التدليس.

٢ ــ عدالة الراوي :

أى أن كل راو من رواته اتصف بكونه مسلمًا بالغًا عاقلاً غير فاسق وسـالمًا من خوارم المروءة [٢] .

روي الخطيب عن أبي بكر محمد بـن الطيب [٣] : والعدالة المطلوبة في صـفة الشاهد والمخبر هي العدالة الراجعة إلى استقامة دينه وسلامة مذهبه وسلامته مـن الفسق وما يجري مجراه مما اتفق على أنه مبطل للعدالة من أفعال الجوارح والقلوب المنهي عنها [٤] .

---

١) نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر صـ٢٧

٢) شرح الشيخ أحمد شاكر لألفية السيوطى صـ٥٠

٣) أبو بكر محمد بن الطيب الباقلانى

٤) الكفاية فى علم الرواية صـ٨٠ باب الكلام فى العدالة و أحكامها

بم تثبت العدالـــة :

قال أحمد شاكر : تثبت عدالة الراوي بأن ينص عليها واحد من العلمـاء المعروفين بالبحث في أحوال الرواة ، هذا هو الراجح وذهب ابـن الـصلاح إلى اشتراط تزكية اثنين من العلماء [١] [٤] .

هذا في غير من استفاضت عدالتهم واشتهروا بالتوثيق والاحتجاج بهم بـين أهل العلم مثل مالك والشافعي وشعبة والثوري وغيرهم وقد سُئل أحمد بن حنبـل عن إسحاق بن راهوية فقال:مثل إسحاق يسأل عنه [٢] [٥] ؟

٣ ــ الضبـــط :

أن يكون الراوى حافظاً إن حدث من حفظه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء ،و ضابطاً لكتابه إن حدث من كتابه ، و إن كان يحدث بالمعنى اشترط فيه مع ذلك أن يكون عالماً بما يحيل المعانى و الضبط قسمان :

أ ــ ضبط صدر : هو أن يثبت الراوى ما سمعه بحيث يتمكن من استحضاره متى شاء .

ب ــ ضبط كتاب : صيانته عنده منذ سمع فيه وصححه إلى أن يؤديه [٣] .

٤ ــ السلامة من الشذوذ :

والشذوذ في الاصطلاح : مخالفة الثقة لمن هو أوثق منه .

قال ابن الصلاح :

إذا انفرد الراوي بشيء فإن كان ما انفرد به مخالفًا لما رواه من هو أولى منـه بالحفظ لذلك وأضبط كان ما انفرد به شاذًا مردودًا ، وإن لم تكن فيه مخالفـة لمـا

---

١) مقدمة ابن الصلاح صـ٦٦ ، شرح الشيخ أحمد شاكر لألفية السيوطى صـ ٥٠ .

٢) المصدر السابق

٣) مقدمة ابن الصلاح ص،٦٦ فتح الباقى بشرح ألفية العراقى للإمام أبى زكريا الأزهـرى صـ٤٦

رواه غيره ، وإنما هو أمر رواه هو ولم يروه غيره فينظر في هذا الراوي المنفرد فإن كان عدلاً حافظًا موثوقًا بإتقانه وضبطه قُبل ما انفرد به ، وإن لم يكن موثوقًا بحفظه وإتقانه كان انفراده مزحزحًا عن حيز الصحيح [١].

٥ ــ السلامة من العلة :

والعلة سبب غامض خفي يقدح في صحة الحديث ، مع أن الظاهر السلامة منه [٢].

قال الحافظ ابن حجر : والفن [٣] أغمض أنواع الحديث وأدقها مسلكًا ، ولا يقوم به إلا من منحه الله تبارك وتعالى فهمًا غائصًا ، وإطلاعًا حاويًا، وإدراكًا لمراتب الرواة ، ولذلك لم يتكلم فيه إلا الأفراد من أئمة هذا الشأن وحذاقهم ، فمتى وجدنا حديثًا قد حكم إمام من الأئمة المرجوع إليهم ــ بتعليله ــ فالأولى إتباعه في ذلك ، فهذا الشافعي مع إمامته يحيل القول على أئمة الحديث في كتبه فيقول : وفيه حديث لا يثبته أهل العلم بالحديث [٤]

حكمه :

وجوب العمل بالصحيح بإجماع أهل الحديث ومن يُعْتَدُّ به من الأصوليين والفقهاء فهو حجة من حجج الشرع ، لا يسع المسلم ترك العمل به ، ولذا قال الحافظ ابن حجر في (شرح النخبة): اتفق العلماء على وجوب العمل بكل ما صح ، ولو لم يخرجه الشيخان[٥] وقال ابن القيم[٦]: كان الإمام أحمد إذا

١) مقدمة ابن الصلاح مع التقييد و الإيضاح صـ٨٧

٢) لمحات في أصول الحديث للدكتور محمد أديب صالح صـ١١١

٣) أي علم علل الحديث

٤– نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر صـ٦٢ ، النكت على كتاب ابن الصلاح صـ٢٩٦

٥– قواعد التحديث للإمام القاسمي

٦– أعلام الموقعين لأبن القيم صـ٣٢

وجد النص أفتى بموجبه ، ولم يلتفت إلى ما خالفه ، ولا من خالفه كائنًا من كان ، ولذا لم يلتفت إلى خلاف عمر رضي الله عنه في المبتوتة لحديث فاطمة بنت قيس[١]، وغير ذلك .

مراتب الحديث الصحيح :

قال النووي رحمه الله : الصحيح أقسام : أعلاها :

١ ــ ما اتفق عليه البخاري ومسلم .

٢ ــ ما انفرد به البخاري .

٣ ــ ما انفرد به مسلم .

٤ ــ ما كان على شرطهما ولم يخرجاه .

٥ ــ ما كان على شرط البخاري ولم يخرجه .

٦ ــ ما كان على شرط مسلم ولم يخرجه .

٧ ــ ثم ما صح على شرط غيرهما

المراد بقولهم : أصح الأسانيد :

المختار أنه لا يجزم في إسناد أنه أصح الأسانيد مطلقًا ، وذلك أن درجات الصحيح تتفاوت في القوة بحسب تمكن الإسناد من شروط الصحة بل يندر تحقق

١– البخاري : كتاب الطلاق/باب قصة فاطمة بنت قيس:٧/٧٤في الترجمة و مسلم : كتاب الطلاق / باب المطلقة ثلاثاً لا نفقة لها : ٢/١١١٩رقم ١٤٨٠ والترمذي في سننه كتاب النكاح باب ما جاء أن لا يخطب الرجل على خطبة أخيه :٣/٤٤١برقم ١١٣٥و خلاصته : أن زوجها قد طلقها ثلاثاً و لم يجعل لها الرسول صلى الله عليه و سلم سكنى و لا نفقة و قد أنكر عليها عمر و عائشة عليها هذا الحديث و قال عمر : لا نترك كتاب الله و سنة نبينا لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت ام نسيت فقالت فاطمة : بيني وبينكم كتاب الله قال الله تعالى (فطلقوهن لعدتهن) حتى قال : (لعل الله يحدث بعد ذلك أمرا) الطلاق آية ١ فأي أمر يحدث بعد الثلاث.

أعلى الدرجات في الشروط في حديث واحد وإذا كان كذلك فما يكون رواته في الدرجة العُليا من العدالة والضبط وسائر الصفات التي توجب الترجيح ، كان أصح مما دُونه ، ولذلك فالأولى الإمساك عن الحكم لإسناد بأنه أصح الأسانيد لأنه لا يلزم من كون الإسناد أصح من غيره أن يكون المتن المروى به أصح من المتن المروى بالإسناد المرجوح ، لاحتمال انتفاء العلة عن الثانى ووجودها فى الأول [١] ، ومع ذلك فقد نقل عن بعض الأئمة القول بأصح الأسانيد ، والظاهر أن كل إمام رجح ما قوي عنده ، فقد قال :

الإمام أبو منصور التميمي : " فعلى هذا أجل الأسانيد الشافعي عن مالك عن نافع عن ابن عمر للإجماع على أن أجل الرواة عن مالك ، الشافعي، وعليه فأجلها رواية أحمد بن حنبل عن الشافعي عن مالك للاتفاق على أن أجل من أخذ عن الشافعي من أهل الحديث الإمام أحمد، وتسمى هذه الترجمة "سلسلة الذهب" [٢] .

بل إن كثيراً من الأئمة انتقدوا من قال بإطلاق القول بأصح الأسانيد ، وعلى رأسهم ابن الصلاح وابن حجر ، والعراقي ، وغيرهم .

فوصف ابن الصلاح من حكموا الإسناد أو حديث بأنه الأصح على الإطلاق بالاضطراب في أقوالهم [٣] .

مثاله :

١ ــ الزهري عن سالم عن أبيه. وهذا رأي الأمام أحمد و أسحاق .

---

١) النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر صـ٤٦ ورجحه النووى فى التقريب ٥١/١

٢) تدريب الراوى : ٥٣/١

٣) يراجع مقدمة ابن الصلاح صـ١٦ ، النكت على كتاب ابن الصلاح للحافظ ابن حجر صـ٤٦

٢ ــ إبراهيم النخعي عن علقمة عن ابن مسعود.و هذا رأي الأمام يحيي بن معين

المراد بقولهم : هذا حديث صحيح أو هذا حديث غير صحيح :

١ ــ المراد من قولهم : هذا حديث صحيح أي أن الشروط الخمسة قد تحققت فيه ؛ لا أنه مقطوع بصحته في نفس الأمر لجواز الخطأ والنسيان.

٢ ــ والمراد بقولهم هذا حديث غير صحيح : أنه لم تتحقق فيه شروط الصحة الخمسة كلها أو بعضها ، لا أنه كذب في نفس الأمر ، لجواز إصابة من هو كثير الخطأ .

أول من صنف في الصحيح المُجَرَّد :

جمهور العلماء على أن أول من دون فى الصحيح المجرد هو الإمام أبو عبد الله البخاري قال النووي : " أول مُصنَّف في الصحيح المجرد ، صحيح البخاري"[١].

واحترز بالمجرد عن موطأ الإمام مالك ، فإنه وإن كان أول مصنَّف في الصحيح لكن لم يجرّد فيه الصحيح ، بل أدخل المرسل ، والمنقطع ، والبلاغات ، وذلك حجة عنده ثم صنف بعده الإمام مسلم القشيري النيسابوري وهو تلميذه[٢].

البخارى أصح أم مسلم:

على رأي جمهور العلماء أن البخاري أصحهما ؛ لأنه أشد اتصالاً في أسانيده وأتقن لأنه اشترط في إخراجه الحديث في كتابه هذا أن يكون الراوي معاصراً شيخه وثبت عنده سماعه منه ، ولم يشترط الثاني مسلم ، بل اكتفى بمجرد

---

١) تدريب الراوى : ٦٠/١

٢) المصدر السابق

المعاصرة مع إمكان اللقاء، والبخاري أكثرهما فوائد لما فيه من الفوائد الفقهية والنكت الحكمية ، حيث استخرج بفهمه من المتون معاني كثيرة فرقها في أبواب الكتاب بحسب تناسبها.

استيعابهما للصحيح :

لم يستوعبا الصحاح بل إن كل واحد منهما ذكر في مقدمة كتابه بأنه جمع في كتابه الصحيح وترك مما هو صحيح أكثر فقد جاء عن البخاري أنه قال :

"أحفظ مائة ألف حديث صحيح ومائتي ألف حديث غير صحيح "(١) ولم يوجد في الصحيحين ولا بقية الكتب الستة ، هذا القدر من الصحيح ولذا قال البخاري : " ما أدخلت في كتاب الجامع إلا ما صح ، وتركت من الصحاح لحال الطول"(٢) .

وقال الإمام مسلم : ليس كل شيء عندي صحيح وضعته ههنا ، إنما وضعت ما أجمعوا عليه (٣) ، ولذلك قال الحاكم : " ولم يحكما ، ولا واحد منهما أنه لم يصح من الحديث غير ما خرّجه هذا" (٤) .

والذي يظهر أنه قد فاتهما كثير من الأحاديث الصحاح فقد نقل عن البخاري" وما تركت من الصحاح أكثر" (٥).

عدد الأحاديث في الصحيحين :

يشتمل كتاب الجامع الصحيح للبخاري جملة على سبعة آلاف ومائتين وخمسة وسبعين حديثًا بالأحاديث المكررة،وبدون المكرر يصبح عددها أربعة آلاف حديث

١) مقدمة ابن الصلاح صـ٢٠ ، تدريب الراوي : ٦٨/١ ، ٦٩
٢) المصدر السابق
٣) مقدمة ابن الصلاح صـ٢٠ ، تدريب الراوي : ٦٨/١
٤) فتح المغيث للإمام السخاوي : ٢٦/١
٥) المصدر السابق صـ٢٧ ، تدريب الراوي : ٦٩/١

بما فيها آثار الصحابة والتابعين وبتعدد الأسانيد ، وعدد أحاديث صحيح مسلم اثنا عشر ألفًا بالمكرر وبحذف المكرر " أربعة آلاف".(١)

معنى قولهم : " مُتَّفَقٌ عليه "

إذا قال علماء الحديث عن حديث " متفق عليه " فمرادهم اتفاق الشيخين بمعنى اتفاقهم على صحته، لا اتفاق الأمة إلا أن ابن الصلاح، قال : " لكن اتفاق الأمة عليه لازم " من ذلك وحاصل معه ، لاتفاق الأمة على تلقي ما اتفقا عليه بالقبول.

المراد من قولهم : أصح شيء في الباب كذا :

قال النووي : لا يلزم من هذه العبارة صحة الحديث فإنهم يقولون : أصح ما جاء في الباب وإن كان ضعيفًا ومرادهم : أرجح ما في الباب ، أو أقله ضعفًا ، وكثيراً ما يطلق أهل الحديث هذه العبارة على أرجح الحديثين الضعيفين وهو كثير في كلام المتقدمين(٢) .

أين نجد بقية الأحاديث الصحيحة :

مما سبق تبين أن الشيخين لم يستوعبا الأحاديث الصحيحة فإننا نجد بقية الأحاديث الصحيحة في كتب السُنة المعتمدة المشهورة كصحيح ابن خزيمة وصحيح ابن حبان ومستدرك الحاكم ، وكتب السنن والمسانيد والمصنفات الأخرى ، قال ابن كثير : يوجد في مسند الإمام أحمد من الأسانيد والمتون شيء كثير مما يوازي كثيراً من أحاديث مسلم بل والبخاري ولم يخرجه أحد من أصحاب الكتب الستة ، ولا يكفي وجود الحديث في هذه الكتب بل لابد من الحكم بصحته

١) فتح المغيث ٢٧/١
٢) قواعد التحديث للقاسمي ، نحات في أصول الحديث صـ١٢٩ .

بعد النظر في حال رجاله ، وسلامته من التعليل أو التنصيص على صحته من أئمة الحديث [١] .

مستدرك الحاكم :

وهو يشتمل على الأحاديث الصحيحة الزائدة عليهما التي على شرط البخاري ومسلم أو على شرط أحدهما وقد فاتت الشيخين ، فمنه ما رآه صحيحاً على شرط البخاري وحده ، أو على شرط مسلم وحده ، أو على شرطهما معًا ولم يخرجاه ، ومنه ما أداه اجتهاده إلى تصحيحه ولم يكن على شرطهما، ولا على شرط أحدهما ، وهو فيه متساهل ، ولذا قال ابن الصلاح : إن الحاكم قد استدرك عليهما أحاديث كثيرة وإن كان في بعضها مقال إلا أنه يصفو له شيء كثير [٢] .

قال السيوطي : اعتنى الحافظ أبو عبد الله الحاكم في المستدرك بضبط الزوائد عليهم مما هو على شرطهما أو شرط أحدهما أو صحيح وإن لم يوجد شرط أحدهما : معبرًا عن الأول بقوله هذا حديث صحيح على شرط الشيخين أو على شرط البخاري أو مسلم ، وعن الثاني بقوله : هذا حديث صحيح الإسناد، وربما أورد فيه ما هو من الصحيح، وربما أورد فيه ما لم يصح عنده منبهًا على ذلك، وهو متساهل في الصحيح [٣] .

ولذا تعقبه الحافظ الذهبي — في كتابه المسمى "تلخيص المستدرك" .

وهو على هامش الكتاب — فأقره على بعضها ، ولم يقره على البعض الآخر وحكم على بعضه بالضعف والنكارة .فإن من أراد الاستفادة من مستدرك الحاكم فلابد من الرجوع إلى تعليق الذهبي .

---

١) الباعث الحثيث ٢٤ ، مقدمة ابن الصلاح ٢١ .
٢) علوم الحديث صـ٢٧ ، تدريب الراوى :٦٩/١
٣) تدريب الراوى : ٧٣/١

وقد دافع الحافظ ابن حجر عن الحاكم فقال : إنما وقع التساهل لأنه سود الكتاب ليلفحه فأعجلته المنية ، وكان إملاء الحاكم إلى نحو نصف الجزء الثاني، والباقي لا يؤخذ عنه إلا بطريق الإجازة ، كما كان يفعل تلميذه البيهقي ، فما صححه ولم نجد فيه لغيره من المعتمدين تصحيحًا ولا تضعيفًا حكمنا بأنه حسن، إلا أن يظهر فيه علة توجب ضعفه".

المستخرجات على الصحيحين :

المستخرج : أن يأتي المصنف إلى كتاب من كتب الحديث فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه من غير طريق صاحب الكتاب،فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه[١].

قال شيخ الإسلام فيما نقله عن السيوطي : وشرطه أن لا يصل إلى شيخ أبعد حتى يفقد سندًا يوصله إلى الأقرب إلا لعذر من علو أو زيادة مهمة ، ولذلك يقول أبو عوانة في مستخرجه على مسلم بعد أن يسوق طرق مسلم كلها : من هنا لمخرجه ، ثم يسوق أسانيد يجتمع فيها مع مسلم فيمن فوق ذلك .وربما قال : من هنا لم يخرجاه ، وربما أسقط المستخرج أحاديث لم يجد لها سندًا يرتضيه ، وربما ذكرها من طريق صاحب الكتاب [٢] .

هل التزام أصحاب المستخرجات فيها ألفاظ الصحيحين :

لم يلتزم أصحاب المستخرجات على الصحيحين بألفاظها في

الغالب إنما يروون بالألفاظ التي وقعت لهم عن طريق شيوخهم فحصل فيها تفاوت قليل بين اللفظ وفي المعنى أقل .

قال ابن الصلاح : لا يستفاد من ذلك أكثر من أن البخاري ومسلماً أخرجا أصل ذلك الحديث مع احتمال أن يكون بينهما تفاوت في اللفظ . فقد وجدت في ذلك ما فيه بعض التفاوت من حيث المعنى [٣] .

---

١) تدريب الراوى : ٧٧/١
٢) تدريب الراوى : ٧٨/١
٣) مقدمة ابن الصلاح صـ٢١ / ٢٢ .

وكذلك ما أخرجه المؤلفون في تصانيفهم المستقلة كالبيهقي في السنن ، والبغوي في شرح السنة قائلين رواه البخاري أو رواه مسلم فمرادهم من قولهم رواه البخارى أو رواه مسلم أنهما رويا أصله .

هل يجوز أن ننقل حديثًا من المستخرجات ونعزوه إلى الصحيحين :

مما سبق ثبت احتمال التفاوت بين الكتابين المُخَرَّج والمخرج عليه فلا يجوز أن ننقل من المستخرجات حديثًا منها ونقول في كتاب البخاري أو كتاب مسلم إلا بشرطين :

١ ــ أن نقابل لفظه بلفظ الصحيحين أو أحدهما .

٢ ــ أو يقول صاحب المستخرج أو المصنف " أخرجاه بلفظه"[1].

فوائد المستخرجات على الصحيحين :

١ ــ علو الإسناد : لأن المصنِّف لو روي حديثًا مثلاً من طريق البخاري لوقع أنزل من الطريق الذي رواه به المستخرج .

٢ ــ القوة بكثرة الطرق : وفائدتها الترجيح عند المعارضة .

٣ ــ الزيادة في قدر الصحيح : لما يقع فيها من ألفاظ زائدة وتتمات في بعض الأحاديث يثبت صحتها بهذه التخاريج لأنها واردة بالأسانيد الثابتة في الصحيحين أو أحدهما.

٤- ما يوجد فى الكتب المخرجة من تتمات لمحذوف أو زيادة شرح

٥- أن يكون مصنف الصحيح روى عمن اختلط و لم يبن هل سماع ذلك الحديث فى هذه الرواية قبل الاختلاط أو بعد فيبينه المستخرج إما تصريحاً أو بأن يرويه عنه من طريق لم يسمع منه إلا قبل الاختلاط .

---

(١) تدريب الراوي ٧٨/١ .

٦- أن يروى فى الصحيح عن مدلس بالعنعنة فيرويه بالتصريح بالسماع[1]

أشهر المستخرجات على الصحيحين :

١ ــ المستخرج لأبي بكر الإسماعيلي على صحيح البخاري .

٢ ــ المستخرج لأبي عوانة الأسفرييني على مسلم .

٣ ــ المستخرج لأبي نعيم الأصبهاني على البخاري ومسلم .

٤ ــ المستخرج للبرقاني على البخاري ومسلم .

الأحاديث المعلقة في صحيح البخاري :

الحديث المعلق : هو الذي حذف من مبدأ إسناده راوٍ أو أكثر وهو في صحيح البخاري كثير لكنه في تراجم الأبواب ومقدماتها ولا يوجد شيء منه في صلب الأبواب البتة وهذه المعلقات وردت في الصحيح إما بصيغة الجزم كقال وفعل وأمر وذكر فلان أو أورده بصيغة التمريض كيروي ، ويقال ويحكي ، فكل قسم من هذه الألفاظ له مسائل تتعلق به .

القسم الأول : ما كان بصيغة الجزم وهي على ضربين :

١ ــ ما أورده في موضع أخر مسندًا في صحيحه فلا شك في صحته ، وإنما أورده معلقًا اختصار أو مجانبة للتكرار .

٢ ــ ما أتى معلقًا ولم يأت موصولاً في صحيحه وكان بصيغة الجزم فهو صحيح إلى من جزم بالرواية عنه ، ولكن ينظر في بقية السند ، قال السيوطي : وهم مائة وستون حديثًا ، وقد وصلها شيخ الإسلام في كتاب سماه : تغليق التعليق ، وهذا النوع أعلى أقسام[2] .

أ ــ ما كان على شرطه ، ولم يوروده موصولاً للاستغناء بغيره عنه ، وعدم إهماله بإيراده معلقًا اختصاراً ، وإما كونه لم يسمعه من شيخه ، أو سمعه مذاكرة ،

---

١) مقدمة ابن الصلاح ٢٢ ، تدريب الراوي ٧٩/١ : ٨٠

٢) تدريب الراوي : ٨٢/١

أو شك في سماعه ، ومثال ذلك ما رواه في الوكالة : قال عثمان بن الهيثم : حدثنا عون حدثنا محمد بن سيرين عن أبي هريرة ، قال : وكلني رسول الله ﷺ بزكاة رمضان " ثم أورده في فضائل القرآن ، وذكر إبليس ولم يقل في موضع منها حدثنا عثمان ، فالظاهر عدم سماعه له منه [١] .

ب ــ ما ليس على شرطه،ولكنه صحيح على شرط غيره كقوله في الطهارة، وقالت عائشة: كان النبي ﷺ يذكر الله على كل أحيانه [٢] .

جـ ــ ما هو حسن صالح للاحتجاج كقوله : وقال بهزبن حكيم عن أبيه عن جده " الله أحق أن يستحي [٣] منه وهو حديث حسن مشهور أخرجه أصحاب السنن.

د ــ ما هو ضعيف من جهة انقطاع في إسناده يسير .

ومثال ذلك ما أورده في كتاب الزكاة ، باب العرض في الزكاة: " وقال طاووس : قال معاذ بن جبل لأهل اليمن : ائتوني بعرض ثياب خميص أو لبيس في الصدقة مكان الشعير والذرة أهون عليكم وخير لأصحاب النبي ﷺ بالمدينة ".

قال السيوطي والحافظ ابن حجر : فإسناده إلى طاووس صحيح لكن طاووس لم يسمع من معاذ فهو منقطع .

---

١) تدريب الراوي : ٣٨/١

٢) البخاري : كتاب الحيض في ترجمة باب تقضي الحائض المناسك كلها إلا الطواف بالبيت٤٥٨/١ و مسلم : كتاب الحيض باب ذكر الله في الجنابة رقم٣٧٣ .

٣) أخرجه أبو داود:كتاب الحمام باب ما جاء في التعري ٤٠/٤ رقم٤٠١٧والترمذي في سننه كتاب الاستئذان /باب ما جاء في حفظ العورة:٥/٩٠رقم٢٧٦٩/٢٧٩٤وقال هذا حديث حسن وابن ماجه في سننه:كتاب النكاح/باب التستر عند الجماع ٦١٨/١رقم١٩٢٠

القسم الثاني :

ما ذكره البخاري في صحيحه وكان بصيغة التمريض ففيه الصحيح والحسن والضعيف ، ولكن ليس فيه الضعيف جدًا لأن وجوده في أثناء الصحيح مشعر [١] بصحة أصله إشعارًا يؤنس به ويركن إليه[٢] ويؤكد ذلك قول البخاري نفسه:" ما أدخلت في كتابي إلا ما صح [٣] " ولذا قال الحافظ أبو نصر السجزى : أجمع الفقهاء وغيرهم أن رجلاً لو حلف بالطلاق أن جميع ما في البخاري صحيح قاله رسول الله ﷺ لا شك فيه لم يحنث وهذا محمول على مقاصد الكتاب وموضوعه ومتون الأبواب المسندة دون التراجم [٤] .

ومثال الصحيح على غير شرطه : مما ورد بصيغة التمريض :

ما رواه في كتاب الصلاة ، باب الجمع بين السورتين في ركعة :

"ويذكر عن عبد الله بن السائب قرأ النبي ﷺ المؤمنين في الصبح حتى إذا جاء ذكر موسى وهارون أو ذكر عيسى أخذته سَعْلَه فركع ".

وهو حديث صحيح على شرط مسلم أخرجه في صحيحه [٥] موصولاً إلا أن البخاري لم يخرج لبعض رواته .

ومثال الحسن :

ما رواه في كتاب البيوع ، باب الكيل على البائع والمعطي ، قال : ويذكر عن عثمان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : " إذا بِعْتَ فكل وإذا ابْتَعْتَ فاكْتَلْ[٦]".

---

١) تدريب الراوى : ٨٤/١

٢) المصدر السابق صـ٨٦

٣) تقدم فى صـ٤٤

٤) مقدمة ابن الصلاح صـ٢٣ ، تدريب الراوى : ٨٦/١

٥) مسلم فى صحيحه : كتاب الصلاة /باب : القراءة فى الصبح:٣٣٦/١ رقم ٤٤٥

٦) البخاري فى صحيحه: كتاب البيوع / باب الكيل على البائع و المعطى:٨٨/٣

وقد وصله الدارقطني [١] وفي سنده منقذ مولى سراقة ، وقد وثق ، لكن له طريق أخرى أخرجها أحمد وابن ماجه والبزار عن عثمان به وفيه ابن لهيعة صدوق اختلط ــ لكنه من قديم حديثه، لأن ابن عبد الحكم " أورده في فتوح مصر" من طريق الليث عنه، فالحديث حسن لما عضده من ذلك.

ومثال الضعيف :

قوله في كتاب الوصايا ، باب تأويل قوله تعالى : ﴿ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (النساء : ١١) قال : ويذكر أن النبي ﷺ قضى بالدين قبل الوصية[٢].

قال الحافظ فى الفتح :

أخرجه أحمد و الترمذى [٣] و غيرهما من طريق الحارث [٤] و هو الأعور ــ عن علي بن أبي طالب قال : قضي محمد ﷺ أن الدين قبل الوصية ، وأنتم تقرؤون الوصية قبل الدين " وهو إسناد ضعيف لكن قال الترمذي [٥] : إن العمل عليه عند عامة أهل العلم ، وكأن البخاري اعتمد عليه لاعتضاده بالاتفاق على مقتضاه .

---

١) الدارقطنى فى سننه : ٨/٣

٢) رواه البخارى فى صحيحه :كتاب الوصايا/ باب تأويل قول الله تعالى ﴿ مِن بَعْدِ وَصِيَّةٍ يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ ﴾ (النساء:١١) :٤٤٣/٥

٣) الترمذى فى سننه : كتاب الفرائض / باب ما جاء فى ميراث الأخوة من الأب و الأم رقم: ٢٠٩٤ و قال أبو عيسى : هذا حديث لا نعرفه إلا من حديث ابى اسحاق عن الحارث من على و قد تكلم بعض أهل العلم فى الحارث ، و العمل على هذا الحديث عند عامة أهل الحديث

٤) الحارث عن عبد الله الأعور روى عن على و ابن مسعود قال ابن معين : ليس به بأس ، وقال أبو زرعة : لا يحتج بحديثه ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوى و لا ممن يحتج بحديثه و قال النسائى : ليس بثقة (تهذيب التهذيب : ١٤٦/٢)

٥) الترمذى فى سننه كتاب الوصايا / باب ما جاء يبدأ بالدين قبل الوصية : ٣٧٨/٤ رقم ٢١٢٢ .

أما المعلق عند مسلم فقليل جدًا ، قال السيوطي [١] ، وفي مسلم في موضع واحد في التيمم وهو حديث أبي الجهيم بن الحارث الصمة ،

وقال الحافظ العراقي : ولا أعلم في مسلم بعد مقدمات الكتاب حديثًا لم يذكره إلا تعليقًا إلا هذا الحديث ، وفيه مواضع آخر يسيره ، وهذه المواضع اليسيرة بلغت اثنى عشر حديثًا على ما حققه ابن الصلاح في مطلع شرحه لصحيح مسلم ، ونقله النووي في مقدمة صحيح مسلم [٢] ، وقال السيوطي [٣] : أربعة عشر موضعًا كل حديث منها رواة متصلاً . ثم عقبة بقوله : ورواه فلان [٤] .

---

١) تدريب الراوى : ٨١/١ .

٢) مقدمة صحيح مسلم يشرح النووى : ١٦/١ :-١٨

٣) تدريب الراوى : ٨٢/١

٤) يراجع فتح المغيث صـ ٤٣/١ ــ :٤٦

٢ ـ الحديث الحسن

لغـــة : هو صفة مشبهة من " الحُسْن " بمعنى الجمال [١] .

اصطلاحـــاً :

اختلف العلماء فى تعريف الحسن نظراً لأنه متوسط بين الصحيح والضعيف ، وسأذكر بعض هذه التعريفات.

قال الخطابى :

هو ما عُرف مَخْرَجُهُ ، واشتهر رجاله وعليه مدار أكثر الحـديث ، وهـو الذى يقبله أكثر العلماء ويستعمله عامة الفقهاء [٢] .

قال الترمذى :

كل حديث يروى ، لا يكون فى إسناده من يُتهم بالكـذب، ولا يكـون الحديث شاذاً ويروى من غير وجه نحو ذلك،فهو عندنا حديث حسن [٣] .

قال ابن الصلاح [٤] :

ليس فيما ذكره الترمذى والخطابى ما يفصل الحسن مـن الصحيح وقـد أمعنت النظر فى ذلك والبحث جامعاً بين أطراف كلامهم واتضح لى أن الحـديث الحسن قسمان :

أحدهما : الحديث الذى لا يخلو رجال إسناده من مستور لم تتحقق أهليته غير أنه ليس مغفلاً كثير الخطأ فيما يرويـه ولا متـهم بالكـذب فى الحديث ولا سبب آخر مفسر ويكون متن الحديث مع ذلك قد عرف بأنـه روى مثله أو نحوه من وجه آخر أو ما له من شاهد وهو ورود حـديث آخـر بنحـوه

١) المعجم الوسيط : ١/١٧٤
٢) معالم السنن ١/صـ١١ ، مقدمة ابن الصلاح صـ٢٦
٣) جامع الترمذى مع شرحه تحفة الأحوذى – كتاب العلل فى أخر جامعة ١٠/صـ٥١٩
٤) مقدمة ابن الصلاح صـ٢٦

فيخرج بذلك عن أن يكون شاذاً ومنكراً وكلام الترمذى على هذا يـتنزل ـ أى المراد الحسن لغيره .

الثانى : أن يكون رواته مـن المشهورين بالصدق والأمانة غير أنه لم يبلغ درجـة رجال الصحيح لكونه يقصر عنهم فى الحفظ والاتقان مع سلامة الحـديث من أن يكون شاذاً ومنكراً وعلى هذا القسم يتنزل كلام الخطابى [١] .

قال ابن حجر :

خبر الآحاد بنقل عدل تام الضبط متصل السند غير معلل ولا شاذ ، وهـو الصحيح لذاته ، فإن خف الضبط فالحسن لذاته [٢] .

ونلاحظ من تعريف الحافظ أنه عرف الحسن لذاته وبالنظر فى تعريـف ابـن الصلاح فإنه فى القسم الأول أراد به الحسن لغيره ، وبالقسم الثانى المراد به الحسن لذاته .

أرجح التعريفات :

مما سبق يتضح أن أضبط التعريفات والجامع لما قاله العلماء فى حـد الحسـن "أى الحسن لذاته" هو ما عرفه به الحافظ ابن حجر

رحمه الله وهو " ما اتصل سنده بنقل العدل الذى خَفَّ ضبطه عن مثلـه إلى منتهاه من غير شذوذ ولا علة " .

حكمـــه :

هو كالصحيح فى الاحتجاج به وإن كان دونـه فى القـوة لأن شـروط الصحيح أشد وأقوى من شروط الحسن . وقد احتج به عامة الفقهاء والأصوليين ، وقد أدرجه بعض المتساهلين فى نوع الصحيح كالحاكم وابن حبان وابن خزيمة [٣] .

١) مقدمة ابن الصلاح صـ٢٦،٢٧ـ
٢) نزهة النظر شرح نخبة الفكر : صـ٢٧: ٣٤ـ
٣) تدريب الراوى ١/١٦٠ .

الفرق بين أقوال العلماء " حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد ، وبين قولهم " حديث حسن أو صحيح " :

١ ــ أن المراد من قولهم هذا حديث صحيح الإسناد أو حسن الإسناد أى أن الحكم على الإسناد فقط بأنه صحيح أو حسن لأنه قد يصح الإسناد أو يحسن دون المتن لشذوذ أو علة فقد تكفل بتوفر شروط ثلاثة من شروط الصحة وهى : اتصال السند ، وعدالة الراوى ،وضبطه .

٢ ــ المراد من قولهم هذا حديث صحيح أو حسن فهنا تكفل بالشروط الصحة الخمسة وهى : الاتصال ، والعدالة ، والضبط ، والسلامة من الشذوذ،والسلامة من العلة فيكون الحكم على الإسناد والمتن وهو أقوى.

لكن لو اقتصر حافظ معتمد على قوله: هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يذكر له علة فالظاهر صحة المتن ، لأن الأصل عدم العلة وعدم الشذوذ .

المراد من قول الترمذى وغيره : حديث حسن صحيح :

أكثر الترمذى و غيره كعلى بن المدينى ويعقوب بن شيبة من قوله : حديث حسن صحيح واستشكل بين المحدثين ، لأن لكل من الحسن والصحيح درجة تختلف عن الآخر ، فالحسن قاصر عن الصحيح ، لأنه أقل منه فى خفه ضبطه فكيف يجتمع للحديث الواحد الأمران : القصور عن درجة الصحة ونفى ذلك القصور ؟

وللعلماء فى هذه المسألة أقوال كثيرة اخترت منها ثلاثة أقوال :

١ ــ إذا كان للحديث إسنادان وقيل " حسن صحيح " أى أنه حسن باعتبار إسناد ، صحيح باعتبار إسناد آخر وهذا جائز محتمل .

٢ ــ أن يكون له إسناد واحد لكنه فى درجة بين الدرجتين الحسن والصحيح وهذا ما سماه بعض المتأخرين باسم " الجيد " . قال السيوطى : " أن

الجهبذ من العلماء لا يعدل عن صحيح إلى حسن إلا لنكته ، كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح .

٣ ــ أن يكون للحديث إسناد واحد ، فهذا يرجع لاختلاف النقاد فى راويه، فيختلف الحكم على درجة الحديث فمنهم من يرى أنه صدوق ، ويرى البعض الآخر أنه ثقة ، فكأن المراد : حسن عند قوم ، صحيح عند قوم آخر وهو محتمل جائز [١] .

المراد من قول الترمذى : حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه :

يعقب الترمذى أحياناً على درجة الحديث بقوله : هذا حديث حسن

فالمراد من قوله " حسن " فهو الحسن لغيره بشروط : ألا يكون راويه متهماً بالكذب ، ولا يكون شاذاً ، ويروى من غير وجه فهو بذلك عنده حسن لغيره .

أما الغرابة فهى تعنى تفرد راوٍ واحد فى طبقة منه فى جميع طرقه عن راوي معين وهى غرابة من حيث الإسناد وليس غرابة مطلقة .

ومثاله : ما أخرجه الترمذى [٢] قال حدثنا محمد بن عبد الأعلى حدثنا سفيان بن عيينة عن داود بن شابور وبشير أبى إسماعيل عن مجاهد أن عبد الله بن عمرو ذبحت له شاة فى أهله فلما جاء قال : أهديتم لجارنا اليهودى ، أهديتم لجارنا اليهودى ؟ سمعت رسول الله ﷺ يقول : مازال جبريل يوصينى بالجار حتى ظننت أنه سيورثه .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب من هذا الوجه وللمتن شواهد متعددة عن عبد الله بن عمرو جعلته حسناً لغيره ، أما إذا قال الترمذى " هذا حديث حسن غريب " فالمراد به الحسن لذاته ، وقال البقاعى : واستعمل الترمذى الحسن لذاته فى المواضع التى يقول فيها " حسن غريب " .

---

١) شرح نخبة الفكر صـ ٤٤

(٢) سنن الترمذى : كتاب البر والصلة ٤/٢٩٤ ح ١٩٤٣ .

مظان الحديث الحسن :

المراد بمظان الحديث الحسن أماكن وجوده فى المصادر وأشهر المصنفات التى ورد فيها ، لم يفرد العلماء كتباً خاصة بالحديث الحسن المجرد كما أفردوا الصحيح المجرد فى كتب مستقلة لكن هناك كتباً يكثر فيها وجود الحديث الحسن ، فمن أشهر هذه الكتب :

١ ــ جامع الصحيح للترمذى ، المشهور بسنن الترمذى فهو أصل فى معرفة الحسن ، والترمذى هو الذى شهره فى هذا الكتاب وأكثر من ذكره .

٢ ــ سنن أبى داود " السجستانى " فقد قال فى رسالته إلى أهل مكة " حفظت عن رسول الله خمسمائة ألف حديث انتخبت منها ما ضمنته كتابى ، جمعت فيه أربعة آلاف وثمانمائة حديث ، ذكرت فيه الصحيح وما يشبهه وما يقاربه ، وما كان فيه وهن شديد بينته ،وما لم أذكر فيه شيئاً فهو صالح وبعضها أصح من بعض (١) .

فبناء على ذلك إذا وجدنا حديثاً لم يبين هو ضعفه ولم يصححه أحد من الأئمة المعتمدين فهو صالح عنده بمعنى أنه صالح للاحتجاج به (٢) .

٣ ــ سنن النسائى .

٤ ــ سنن ابن ماجه .

ومن مظان الحديث الحسن كتب المسانيد مثل مسند أبى داود الطيالسى ومسند الإمام أحمد بن حنبل ، ومسند البزار وغير ذلك .

اصطلاحاً خاصاً بالإمام البغوى فى كتابه مصابيح السنة :

---

١) سير أعلام النبلاء للذهبى : ٢١٤/١٣

٢) تدريب الراوى : ١٢٠/١

وضع الإمام البغوى لنفسه اصطلاحاً خاصاً فى كتابه مصابيح السنة وهو أنه يرمز إلى الأحاديث التى فى الصحيحين أو أحدهما بقوله " صحيح " وإلى الأحاديث التى فى السنن الأربعة بقوله " حسن " .

وهو اصطلاح لا يستقيم مع الاصطلاح العام عند المحدثين أن فى السنن الصحيح والحسن والضعيف وأحياناً المنكر واعترض ابن الصلاح والنووى على ذلك،واعتبرا ذلك مدعاة للالتباس لأن السنن تشتمل على الصحيح والحسن وغيرهما ، وقال بعض العلماء رداً على ابن الصلاح والنووى (١) : بأن البغوى بين الحديث الصحيح من الحسن من غيرهما (٢) .

قال العراقى (٣) رداً على هؤلاء العلماء : فإنه لا يبين الصحيح من الحسن فيما أورده من السنن وإنما يسكت عليها ، وإنما بين الغريب غالباً وقد يبين الضعيف ، فقد نص على ذلك فى مقدمة كتابه ، وكأنه سكت عن بيان ذلك لاشتراكها فى الاحتجاج .

قلت : لعل مراد البغوى من صنيعه أنه يغلب على ما سوى الصحيحين الأحاديث الحسنة والله أعلم .

ألفاظ مستعمله عند أهل الحديث وتشمل الصحيح والحسن : كقولهم : الجيد ، القوى ، الصالح ، المعروف ، المجود ، الثابت ، المشبه :

١ ــ الجيد : يعبر به عن الصحة قال شيخ الإسلام فى الكلام على أصح الأسانيد لما حكى ابن الصلاح من احمد ابن حنبل أن أصحها الزهرى عن سالم عن أبيه : عبارة أحمد أجود الأسانيد فقال شيخ

---

١) مقدمة ابن الصلاح صـ ٣٠ ، تدريب الراوى : ١١٨/١

٢) التقييد و الإيضاح للعراقى صـ ٤٩

٣) الباعث الحثيث : صـ ٤١،٤٠ ، المصدر السابق

الإسلام بعد نقل كلام ابن الصلاح: إن هذا يدل على أن ابن الصلاح يرى التسوية بين الجيد والصحيح [١] وفى الترمذى فى الطب ، هذا حديث جيد غريب فلا مغايرة بين الجيد والصحيح إلا أن المحققين منهم وعلى رأسهم السيوطى فقالوا : إن الجهبذ من العلماء لا يعدل عن صحيح إلى جيد إلا لنكته كأن يرتقى الحديث عنده عن الحسن لذاته ويتردد فى بلوغه الصحيح وكذا القوى[٢] ، والمجود ، والثابت .

٢ــ الصالح : فإنه يشمل الصحيح والحسن بمعنى أنه صالح للاحتجاج به فيشمل الصحيح لذاته ولغيره والحسن لذاته ولغيره ، وكذلك يستعمل فى الضعيف بمعنى أنه صالح للاعتبار فى المتابعات والشواهد [٣] .

٣ ــ المعروف : هو ما رواه الثقة مخالفاً لما رواه الضعيف وهو ضد المنكر الذى ما رواه الضعيف مخالفاً لما رواه الثقة .

٤ ــ المحفوظ : هو ما رواه الأوثق مخالفاً لرواية الثقات وضد الشاذ الذى هو مخالفة الثقة لمن هو الأوثق منه .

٥ ــ المشبه : وهو يطلق على الحسن وما يقاربه فهو بالنسبة للحسن كنسبة الجيد إلى الصحيح [٤]

---

١) تدريب الراوى : ١٢٧/١

٢) الترمذى فى سننه : كتاب الطب / باب ما جاء فى الحمية : ٣٣٥/٤ رقم ٢٠٣٧

٣) تدريب الراوى : ١٢٧/١

٤) المصدر السابق

٣ ـ الصحيح لغيره

تعريفه : هو الحسن لذاته إذا روى عن طريق أخر مثله أو أقوى منه.

قال ابن الصلاح : إذا كان راوى الحديث متأخراً عن درجة أهل الحفظ والاتقان غير أنه من المشهورين بالصدق والستر وروى مع ذلك حديثه من غير وجه فقد اجتمعت له القوة من الجهتين وذلك يرقى حديثه من درجة الحسن إلى درجة الصحيح . ويسمى صحيحاً لغيره ، لأن الصحة لم تأت من نفس السند وإنما جاءت من انضمام آخر إليه [١] .

درجته :

هو أعلى مرتبة من الحسن لذاته ودون الصحيح لذاته .

مثاله : قال ابن الصلاح : حديث محمد بن عمرو بن أبى سلمة عن أبى هريرة أن رسول الله ﷺ قال : " لولا أن أشق على أمتى لأمرتهم بالسواك عند كل صلاة " [٢] .

فمحمد بن عمرو بن علقمة [٣] من المشهورين بالصدق والصيانة لكنه لم يكن من أهل الإتقان حتى ضعفه بعضهم من جهة سوء حفظه ووثقه بعضهم لصدقه وجلالته فحديثه من هذه الجهة حسن،فلما انضم إلى ذلك كونه روى من أوجه أخرى زال بذلك ما كنا نخشاه عليه من جهة سوء حفظه وانجبر به ذلك النقص اليسير فصح هذا الإسناد، والتحق بدرجة الصحيح.

---

١) مقدمة ابن الصلاح صـ٢٨

٢) أخرجه الترمذي : كتب الطهارة باب/ما جاء في السواك برقم ٢٢

٣) محمد بن عمرو بن علقمة الليثى قال أبو حاتم : صالح الحديث يكتب حديثه وهو شيخ ، و قال النسائى : ليس به بأس ، وقال مرة : ثقة ، وقال ابن عدى : له حديث صالح وقد حدث عنه جماعة من الثقات ، روى له البخارى وقروناً بغيره و مسلم فى المتابعات و تهذيب التهذيب ٣٧٦/٩

٤ ـ الحسن لغيره

تعريفـــــه :

هو الضعيف إذا تعددت طرقه ولم يكن سبب ضعفه فـــسق الـــراوى أو كذبه .

بالنظر فى هذا التعريف نرى أن الضعيف الذى يرتقى إلى درجة الحسن لغيره له شروط :

١ ــ أن يروى مثل الحديث أو نحو من على أن يكون الطريق الأخر مثله أو أقوى منه .

٢ ــ إلا يكون فى الإسناد من يتهم بالكذب بمعنى أن يكون ســبب ضــعف الحديث إما ســوء حفظ راويه أو انقطاع فى السند أو جهالة فى رجاله .

قــال ابن الصلاح : ليس كل ضعف فى الحديث يزول بمجيئه من وجــوه بل ذلك يتفاوت فمنه ضعف يزيله ذلك كما بين فى الشرط الثانى ــ ومـــن ذلــك ضعيف لا يزول لقــوة الضعف وتقاعد هذا الجــابر عـــن جــبره ومقاومتــه كالضعيف الذى ينشأ من كون الراوى متهماً بالكذب [١] .

حكمـــــه :

هو من المقبول الذى يحتج به وهو أدنى مرتبة من الحسن لذاته .

مثالـــه :

ما رواه الترمذى [٢] وحسنه مـــن طريق عيسى بن يونس عن مجالد [٣] .

---

١) مقدمة ابن الصلاح صـــ٢٨

٢) أخرجه الترمذى فى البيوع برقم ١٢٦٣ .

٣) مجالد بن سعيد بن عمير بن بسطام الهمداني قال البخاري كان يحي بن ســعيد يــضعفه ، وكان أحمد بن حنبل لا يراه شيئاً ، وقال ابن معين لا يحتج بحديثه ، وقال أبو حاتم لا يحتج به ، وقال النسائي : ليس بالقوى ووثقه مرة (تهذيب التهذيب ١٠/٤٠).

عن أبى الوداك عن أبى سعيد رضى الله عنه قال : كان عندنا خمر ليتيم ، فلما نزلت المائدة سألت رسول الله ﷺ فقلت: " إنه ليتيم " فقال رســول الله ﷺ : " أهريقوه " قال : هذا حديث حسن .

قال ابن حجر :

ومجالد ضعفه جماعة ووصفوه بالغلط والخطأ وإنما وصفه بالحسن لمجيئه مــن غير وجــه عن النبى ﷺ من حديث أنس وغيره رضى الله عنه [١] .

---

١) النكت على ابن الصلاح لابن حجر صـــ١٢١

الخاتمـــــة

كثيرًا طيبًا مباركًا فيه ، والحمد لله الذي تتم بنعمته الصالحات

ا وصلت إليه من نتائج بعد هذه الدراسة في بعض شذرات من

ي :

المصطلحات الحديثية من حيث النظر إلى السند و المتن .

توفيقه تنقية الثروة الحديثية المباركة من كل طارئ و دخيل

د حفظت عن نبيها بالروايات الصادقة والأسانيد الصـحيحة

ه حتى عرفت الأجيال المتلاحقة ـــ وستعرف إلى يوم الـدين

لغ المبين عن ربه .

حيح ، ومراتبه ، والحسن ، وأنواعه ، والأصطلحات الخاصة

الحديث باعتبار عدد الرواة من متواتر إلى آحاد و معرفـة

سابعًا :

لم يتوفر لأمة من الأمم السابقة من الدقة العلمية و الحرص على معرفـة مـا يتصل بنبيها صلوات الله عليه كالذي توافر لهذه الأمة حتى أنها لتعرف أدق أحواله و سمات تصرفاته .

ثامنًا :

في دراسته تجديد الصلاة و التسليم على سيد الأولين و الآخرين و تجديـد الرضى و الترحم على الصحابة و التابعين .

تم بحمد الله و توفيقه الانتهاء من البحث فما كان من توفيق فمن الله و مـا كان من نقص فمني و أسأل الله العظيم رب العرش العظيم أن يتقبله مني فإنه نعـم المولى و نعم النصير .

و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

ـ القرآن الكريم .

ـ اختلاف الحديث للامام الشافعي ـ دار الفكر ـ بيروت .

ـ أصول الحديث علومه ومصطلحه الدكتور / محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦ م.

ـ الباعث الحثيث شرح اختصار علوم الحديث للحافظ ابن كثير، تأليف أحمد محمد شاكر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي للإمام جلال الدين السيوطي تحقيق عمار زكي البارودي ـ المكتبة التوفيقية .

ـ التقيد والإيضاح من مقدمة ابن الصلاح للأمام للعراقي ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ لبنان ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ تهذيب التهذيب للإمام الحافظ أحمد بن علي بن حجر العسقلاني دار الكتاب الإسلامي .

ـ تيسير مصطلح الحديث الدكتور / محمود الطحان ـ مكتبة المعارف للنشر والتوزيع سنة ١٩٩٦ .

ـ حلية الأولياء وطبقة الأصفياء للامام أبي نعيم ـ المكتبة السلفية

ـ جامع التحصيل في أحكام المراسيل للحافظ صلاح الدين أبي سعيد العلائي ـ تحقيق حمدى عبد المجيد السلفي ـ عالم الكتب ـ بيروت ـ لبنان ـ الطبعة الثالثة ـ ١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٦م .

ـ الرسالة للإمام الشافعي ـ تحقيق / أحمد محمد شاكر

ـ سنن ابن ماجه ـ تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ المكتبة العلمية ـ بيروت ـ لبنان .

ـ سنن الترمذي لأبي عيسى محمد بن عيسى بن سورة بتحقيق الشيخ أحمد محمد شاكر ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ١٤٠٨ هـ ـ ١٩٨٧م

ـ صحيح البخاري مع شرحه فتح الباري ـ الطبعة السلفية ـ الطبعة الثالثة ١٤٠٧هـ .

ـ صحيح مسلم للإمام أبي الحسن مسلم بن الحجاج ـ دار الكتب العلمية بيروت ـ الطبعة الأولى ١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م.

ـ صحيح مسلم مع شرحه للأمام النووي ـ المجلد العربي .

ـ علوم الحديث ومصطلحه دكتور / صبحي الصالح ـ دار العلم للملايين ـ ٢٠٠٦م .

ـ علم مصطلح الحديث التطبيقي . علي بن إبراهيم حشيشي ـ دار العقيدة ـ الطبعة الأولى ـ ١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م .

ـ فتح المغيث شرح ألفية الحديث للأمام السخاوي ـ تحقيق مجدي فتحي ، ومصطفى شتات ـ المكتبة التوفيقية .

ـ فتح الباقي بشرح ألفية العراقي للإمام محمد الأنصاري الأزهري ـ دار ابن حزم ـ ١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م .

ـ قواعد التحديث في فنون مصطلح الحديث للإمام القاسمي ـ دار النفائس ـ ١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م .

ـ قواعد في علوم الحديث للعلامة أحمد التهانوي ـ داز السلام ـ القاهرة .

ـ الكفاية في علم الرواية للإمام الخطيب البغدادي ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان ـ ١٤٠٩هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ لسان العرب لابن منظور طبعة دار المعارف

ـ معجم قبائل العرب القديمة والحديثة تأليف عمر رضا كحاله مؤسسة الرسالة ـ الطبعة السابعة ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م .

ـ لمحات في أصول الحديث دكتور / محمد أديب صالح ـ المكتب الإسلامي ـ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٩٧م .

ـ المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للإمام الرامهزي ـ تحقيق محمد عجاج الخطيب ـ دار الفكر للطباعة ـ بيروت .

ـ المعجم الوسيط قام بأخراج هذه الطبعة الدكتور إبراهيم أنيس والدكتور عبد الحليم منتصر و عطية الصوالحي و محمد خلف الله احمد ـ الطبعة الثانية

ـ ميزان الاعتدال للإمام الذهبي ـ دار الفكر العربي .

ـ مقدمة ابن الصلاح ـ تحقيق سعد كريم الدرعمي ـ مطبعة ابن خلدون.

ـ معرفة علوم الحديث للإمام الحاكم ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ الطبعة الثانية ـ ١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م .

ـ المنهل الروي في مختصر علوم الحديث النبوي لابن جماعة ـ دار الفكر ـ سورية ـ الطبعة الثانية ـ١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م .

ـ الموقظة في علم مصطلح الحديث للإمام الذهبي ـ تحقيق عبد الفتاح أبو غُدة دار السلام ـ القاهرة ـ الطبعة الثانية ١٤٠٦هـ - ١٤٨٦م .

ـ نزهة النظر شرح نخبة الفكر للحافظ ابن حجر ـ تحقيق أحمد بن سالم المصري ، مصطفى العدوي ـ مكتبة أولاد الشيخ للتراث .

ـ النكت على كتاب ابن الصلاح للإمام الحافظ ابن حجر العسقلاني حققه و علق عليه مسعود عبد الحميد و محمد فارس ـ دار الكتب العلمية ـ بيروت ـ لبنان

فهرس الموضوعات

الموضوع	رقم الصفحة
ـ المقدمة العامة	٣
ـ تعريف بعلم الحديث	٥
ـ اصطلاحات هامة	٦
الفصل الأول : ويشمل على مباحثان :	
١ ـ المبحث الأول : أقسام الخبر باعتبار عدد الرواة .	
وينقسم إلى قسمين :	
ـ متواتر	١٢
ـ آحاد و له عدة أقسام	١٥
ـ المشهور	١٧
ـ العزيز	٢٠
ـ الغريب	٢١
ـ المبحث الثاني : أقسام الحديث بالنسبة إلى من أضيف له	
و له عدة أقسام :	
١ ـ الحديث القدسي	٢٥
٢ ـ الحديث المرفوع	٢٧
٣ ـ الحديث الموقوف	٢٨
٤ ـ الحديث المقطوع	٣٤
الفصل الثاني : أقسام الحديث بحسب القبول ، و الرد	
ويشمل على :	
١ ـ الحديث الصحيح و ما يتعلق به	٣٧
٢ ـ الحديث الحسن و ما يتعلق به	٥٤
٣ ـ الحديث الصحيح لغيره	٦١
٤ ـ الحسن لغيره	٦٢
ـ الخاتمة	٦٤